السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مع عظيم الاحترام ؟

[illegible]

الجمهورية العربية المتحـــــدة
السكرتارية العامة للحكومة

محضر اجتماع مجلس الـــوزراء
يوم الاثنين الموافق ١٠/ ١٠/ ١٩٦٦ ..

اجتمع مجلس الـوزراء فـي تمام الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٦ بقاعة الاجتماعات بالقصر الجمهوري بالقبة برياسة السيد رئيس الجمهورية وحضور السادة نواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

وقد اعتذر عن عدم الحضور :

السيد / محمود رياض — وزير الخارجية

وقد حضر الاجتماع :

السيد / عبد المجيد فريد — سكرتير عام رياسة الجمهورية

السيد / الدكتور عبد السلام بدوى — سكرتير عام الحكومة

السيد / الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ٠٠ فى جلسة اليوم ٠٠ سوف نستمع الى تقرير السيد وزير الاقتصاد وتقرير السيد وزير الخزانة ثم تقرير عن الميزانية النقدية وتقرير عن الميزانية العامه لسنة ٦٦/ ١٩٦٧ ٠٠ ثم التقرير عن السلع الهندسية يعرضه علينا السيد وزير التخطيط ٠٠ ثم مشكلة القطاع العام ٠

كما نستمع من السيد وزير التخطيط عن موضوع أسبقيات مشروعات الخطة ٠٠ ثم مشروعات التعدين والبترول ومشروعات الصناعات الوارده بالخطة ٠

وقبل أن نتكلم عن الوضع المالى ٠٠ فاننى أعتقد أن الصورة — كما أراها — بالنسبة للوضع المالى وبالنسبة للوضع الاقتصادى لم توضع بالتفصيل ٠

السيد / رئيس الوزراء : لقد وضعت الصورة بالتفصيل بالنسبة لبعض الموضوعات فيما عدا الميزانية النقدية ٠

السيد / الرئيس : بالنسبة للميزانية ٠٠ كان يوجد عجز فى السنة الماضية قدره ١٢٠ مليون جنيه ٠٠ واذا أضيف هذا العجز للعجز الذى كان قد حصل قبل هذا نظير السحب من البنوك والقروض المصرفية ٠٠ ويقدر العجز بحوالى ٧٥٠ مليون جنيه بالنسبة للسنة الماضية والسنوات التى قبلها ٠٠ وأعتقد أنه لابد أن يأخذ كل منا صورة حقيقية — صورة كاملة — عن الموقف المالى حتى يتعاون الجميع فى حل هذا الموضوع والالتزام بجميع القرارات والكلام الذى نقوله ٠٠ والا فان الصورة سوف تسوء أكثر وأكثر ٠

أما بالنسبة للصادرات لميزانية هذا العام ٠٠ فهى تبلغ ٤٣٩ مليون جنيه فى حين أن الذى تحقق فى العام الماضى ما قيمته ٣٤٥ مليون جنيه ٠٠ وهى تشمل صادراتنا من الصناعة والزراعة والصادرات الغير منظوره مثل قناة السويس والسياحة ٠

المقدر للسلع الزراعية ١٦٣ مليون جنيه وكان مقدرا لها ١٧٧ مليون جنيه فى هذا العام ٠

والسلع الصناعية ١٥٦ مليون جنيه وكان مقدرا لها فى هذا العام ٩٨ مليون جنيه ٠

والسلع الغير منظوره ١٢٥ مليون جنيه وكان مقدرا لها ١٦٣ مليون جنيه ٠

وقيمة الاستيراد الفعلى فى العام الماضى ٤١٩ مليون جنيه ٠

السيد / حسن عباس زكى : ان جملة الاستيراد الفعلى فى العام الماضى ٣٧٦٫٥ مليون جنيه غير ٤٢٫٧ مليون جنيه مصروفات غير منظوره ٠

السيد / الرئيس : ان المصروفات الغير منظورة ٤٢ مليون جنيه ثم ٣٦٥ مليون جنيه جملة الاستيراد السلعى ٠٠ و ١١ مليون جنيه مصروفات شحن فيكون المجموع ٤١٩ مليون جنيه ٠٠ وبذلك يكون الفرق بين ٤٣٩٫١ مليون جنيه قيمة الصادرات و ٤١٩٫٦ مليون جنيه قيمة الواردات هو ١٩٫٥ مليون جنيه ٠

اذا كان هذا التصدير حسب الميزانية ٠٠ وفى رأيى ألا يكون حسب الميزانية لأننا صدرنا فى العام الماضى بما قيمته ٣٤٥ مليون جنيه ٠٠ فكيف يتم التصدير هذا العام بما قيمته ٤٣٩ مليون جنيه ؟ وفى السنة الماضية قدرنا قيمة السلع الصناعية ب ٤٧٩ مليون جنيه ٠ وهذا العام ٣٧٩ مليون جنيه ٠

أى أننا منكمشين بالنسبة للتصنيع ٠٠ وأعتقد أننا لم نصل الى ٥٦ مليون جنيه ٠

اننى أقول هذا الكلام حتى اذا قمنا بوضع شىء يجب أن يكون واقعيا ٠

والسؤال الآن : هل قيمة الصادرات من السلع الزراعية تصل الى ١٨٧ مليون جنيه ومن السلع الصناعية الى ٩٨ مليون جنيه والغير منظوره تصل الى ١٦٣ مليون جنيه بدلا من ١٢٥ مليون جنيه ؟

ثم بالنسبة للاستيراد ٠٠ هل الرقم المدرج وهو ٤١٩ مليون جنيه الذى كان فى العام الماضى ٤١٩ مليون جنيه سوف نلتزم بهذا الرقم بالنسبة لهذا العام ؟

ثم سوف يتبقى لدينا بعد ذلك مبلغ ٢٠ مليون جنيه ٠٠ ماذا نصرف منه ؟ ان المطلوب منا هذا العام هو سداد مبالغ قدرها ٣٢٣٫٣ مليون جنيه ٠٠ فى حين أن الرقم الموجود لدينا هو ٢٠ مليون جنيه ٠

السيد / الدكتور لبيب شقير : بالنسبة للصادرات فسوف تزيد بمقدار ٢٠ مليون جنيه أو ٣٠ مليون جنيه على الأقل بسبب المقاصات التى تتم .. والرقم المدرج هنا عبارة عن الأرقام التى وردت للبنوك كحصيلة .. بينما لم تذكر أرقام المقاصات .

السيد / الرئيس : أى أن الرقم سوف يزيد بحوالى ٢٥ مليون جنيه على رقم الصادرات .

يكون هذا على ضمانتك .

ثم ما معنى المقاصات ؟

السيد / الدكتور لبيب شقير : هى المبالغ التى وردت كنقد أجنبى للبنوك هنا .. ثم توجد تسهيلات مصرفيه .. لو كنا نتأخر فى سدادها كانت تقوم البنوك بخصمها من ثمن السلع التى كنا نصدرها .. وكانت هذه الظاهرة موجودة قبل شهر سبتمبر ١٩٦٤ .

السيد / الرئيس : لم نسمع هذا الكلام الا عندما خصم من رصيد قناة السويس .. وعندما سافرت البعثة الى لندن بغرض بحث حالة الديون .. قيل لها بأن الديون أقل من هذا بكثير حيث خصمنا من رصيد قناة السويس .

السيد / الدكتور لبيب شقير : لقد كانت ظاهرة الخصم تتم قبل شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ ثم وضع برنامج زمنى لسداد هذه القروض .

السيد / الرئيس : بخصوص تبسيط الصورة بالنسبة للالتزامات التى علينا لسنة ٦٦/١٩٦٧

مستلزمات مستحقة قبل سنة ٦٦/١٩٦٧ وتأجلت لهذا العام ٦٦ مليون جنيه .

قروض دوليه وخاصة ١٦١ر٠ مليون جنيه .

تسهيلات مصرفيه ٢٤ر٠ مليون جنيه .

يكون مجموع الالتزامات ٣ر٣٢٣ مليون جنيه ٠

فى حين أن لدينا ٢٠ مليون جنيه وعلينا أن نسدد ٣٠٣ مليون جنيه منهم ٢٧٨ مليون جنيه بالعملة الحره و ٢٥ مليون جنيه اتفاقيات ٠

أما بالنسبة لميزانية ٦٥/ ١٩٦٦ ٠٠ فيوجد عجز فى العملات الحرة قدره ١٨٤ مليون جنيه و ٧٩ مليون جنيه اتفاقيات فيكون المجموع ٢٦٣ مليون جنيه ٠

أما عن الاستيراد السلعى بالعملة الحرة فكان فى العام الماضى يقدر بحوالى ١٧٥ مليون جنيه ولكن الذى دفع نقدا هو ٥ر٢٩ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور لبيب شقير : لقد قمنا بسداد تسهيلات مصرفيه وقروض موردين فى العام الماضى فى حدود المبلغ الذى أستخدم مرة أخرى ٠٠ وحسب بيانات الاقتصاد ٠٠ فقد سدد للبنك المركزى ٥ر٣٠ مليون جنيه ٠٠ وقد أتاحت لنا عملية السداد استخدام جزء كبير بعد ذلك ٠

وفى الواقع ان استيرادنا السلعى لم يأت بتسهيلات مصرفية ولكنه أتى عن طريق حصيلتنا وسدادنا ثم خفضنا استخدامها ٠٠ ولا يمكن أن نقول أن الاستيراد السلعى قد تم فى العام الماضى نقدا لأن الذى دفع هو ٢٩ مليون جنيه بالاضافة الى ما قمنا بسداده من التسهيلات المصرفيه وقروض الموردين ٠٠ وما تم سداده أعيد استخدامه مرة أخرى ٠

السيد/ الرئيس : ما قيمة الذى تم سداده ؟

الدكتور/ لبيب شقير : للبنك المركزى ٣٠ مليون جنيه و ٢٤ مليون جنيه تسهيلات و ٥ر٣٩ مليون جنيه موردين ٠

السيد/ الرئيس : لقد كان العجز فى العملات الحرة فى العام الماضى يقدر ب ٤ر٩٩ مليون جنيه وكانت التزامات العام الماضى تقدر ب ٦ر١٤٠ مليون جنيه ٠٠

والذى تسدد فعلا هو ١٠٥ر٤ مليون جنيه ٠٠ وانني أعتقد أننا كنا نأخذ من بنك ونسدد بنكا آخر ٠٠ أى أننا لم ندفع نقدا "كاش" ١٠٥ر٤ مليون جنيه لأن الفوائد كانت بنسبة ١٢٪ ٠

السيد الدكتور لبيب شقير : تبلغ نسبة الفوائد ما بين ١١٪ و ١٢٪على بعض القروض ٠

السيد / الرئيس : اذا كنا قمنا بسداد ١٠٥ مليون جنيه فان جملة استخدامات العام الماضى كانت ٥٢٤ مليون جنيه ٠٠ أى أن العجز هو ١٧٨ر٧ مليون جنيه ـ ٤ر١٩ مليون جنيه بالعملة الحرة و ٧٩ر٣ مليون جنيه اتفاقيات ٠٠ الا أنه قد حدث علاوة على ذلك أن استحقت على البنك المركزى فى عام ١٩٦٦/٦٥ التزامات لم تكن مدرجة فى الميزانية النقدية وهى ٢٤ر٦ مليون جنيه بالعملة الحرة وتسهيلات مصرفية على البنك لم تكن أدرجت وقيمتها ٦٠ مليون جنيه بالعملة الحرة ٠٠ وبذلك تكون حقيقة العجز فى الميزانية النقدية ٩٩ر٤ مليون جنيه و ٨٤ر٦ مليون جنيه أى أن الجملة ١٨٥ مليون جنيه بالعملة الحرة و ٧٩٠ مليون جنيه اتفاقيات ٠

ثم ان جملة الاستيراد السلعى بالعملة الحرة ١٧٥ مليون جنيه وغطى العجز بتسهيلات مصرفيه وتسهيلات موردين ١٨٤ مليون جنيه ٠

السيد / الدكتور لبيب شقير : لم يرض بنك أن يقرضنا كى نسدد بنكا آخر ٠

السيد / الرئيس : ولكنكم كنتم "مطار" "ضحك"

السيد الدكتور لبيب شقير : ان هذه قاعدة متبعة فى كل بنك ٠٠ فالمبلغ الذى يسدد يعاد استخدامه ٠٠ ثم ان رقم التسهيلات المصرفيه لم يظهر فى الميزانية ٠٠ ويجب أن نفرق بين نوعين :

أولا / نوع يسدد ولا يمكن تجديده ٠٠ وهى القروض المرتبطة بمشروعات معينة ٠

ثانيا / التسهيلات المصرفية ٠٠ وكنا نود ألا يكون فيها توسع ولكن بناء على المطالب

اضطررنا فى هذه العملية أن نوصل الرقم الى ٢٠٧ مليون جنيه ٠٠ اما أن يسدد هذا الرقم نهائيا وهذا ليس له موارد ٠٠ ثم ان كل قرش يأتى الينا نقوم بسداده وندفعه للبنك ثم يقوم هذا البنك باعطائه الينا ٠

هذه هى القاعدة الموجودة ٠

السيد / الرئيس : هذا موضوع آخر ٠٠ ولكن هل ندفع أم لا ؟ انى أقول أنك تعطى صورة أخرى ٠٠ اذا قلت أن الالتزامات ١٤٠ مليون جنيه وتسهيلات مصرفية ١٤٠ مليون جنيه ٠٠ ولا يوجد فى الخزانة مليم واحد ٠٠ فهذا الذى جعلنا نقبل أى سعر للفائدة كالفائدة التى حددها البنك الروسى وهى بنسبة ١٢٪ ٠

ثم استخدام التسهيلات المصرفية ٠٠ والآن ليس هناك نقد للقطن أو نقد للصادرات ٠٠ فنأخذ تسهيلات مصرفية وننشئ أنفسنا ونسددها من الموردين ٠٠ وما قاله الدكتور لبيب شقير ٠٠ فانه كلام نظرى ٠٠ لكن هذه هى الطريقة التى سرنا بها هذا العام ٠٠ وقد نقول أن هذا ليس دينا على أساس أنه يسدد من الواردات التى تصلنا ٠

السيد / الدكتور لبيب شقير : الحل هو أن نصفى هذه التسهيلات ٠

السيد / الرئيس : انى لم أتكلم عن الحل ٠٠ فالتسهيلات المصرفية ليس من المفروض أن نأخذها ونضعها فى عمليات غير العمليات المخصصة لها ٠٠ فهل نأخذها ونشترى بها قمح أو دقيق الا اذا كان لدى نقود من الصادرات نسدد بها هذه التسهيلات ؟ على هذا الاساس يمكن أن نبحث التسهيلات المصرفية ٠

السيد الدكتور لبيب شقير : كى نواجه السنوات القادمة ٠٠ نحن نسدد ونجدد ٠

السيد / الرئيس : هذا واضح ٠٠ هل معنى هذا أننا "مزنوقين" أم لا ؟

السيد / الدكتور لبيب شقير : لا شك فى هذا ٠

السيد / الرئيس : اذا لم نكن "مزنوقين" لم نكن وصلنا الى الذى وصلنا اليه ..
وعندما رأينا صورة التسهيلات المصرفية وجدناها أكثر سوادا .. وكانت تسدد من حصيلة القطن .

ثم انك تريد أن تقترض على الـ ٢٠ مليون جنيه لسداد التسهيلات المصرفية أو يتم بيع الذهب من أجل السداد أيضا .. اذن أصبحت عملية التسهيلات المصرفية كالتزامات .. واذا قلنا أن لدينا ١٤٠ مليون جنيه .. لم يوجد ما نسدد به .. وفى الحقيقة اننى أريد أن أعرض صورة حقيقية .. وهذا ما جعلنى أعرضها بهذا الشكل حتى يعرف كل منا الصورة التى عليها البلد .. وفى الحقيقة ان الموقف الاقتصادى غير سليم بل هو موقف خطير لأنه يوجد معنا ٢٠ مليون جنيه ونريد أن ندفع ٣٢٠ مليون جنيه .. اذن سوف يكون هناك عجز قدره ٣٠٣ مليون جنيه .

وفى رأيى يجب أن نضع فى حسابنا موضوع التسهيلات المصرفية .. فهل نحلها أم لا ؟ .. اذا تكلمنا عن الحلول .. سوف نقول مثلا ليس أمامنا حل غير تجديدها .. لماذا ؟ لان هذا هو الوضع الذى نحن فيه .

واننى أتصور اذا لم يكن كل منا على بينة كاملة بالصورة المالية .. لا يمكن أن نتعاون التعاون الكامل حتى نحل هذه العملية .. هذا ما أريد أن أقوله .. وفى الحقيقة ان ملخص هذا الكلام .. ان الميزانية الحالية ميزانية غير حقيقية .. بدليل وجود عجز فى السنة الماضية قدره ١٢٠ مليون جنيه .. ثم ان الالتزامات التى علينا تشكل مشكلة من المستحيل حلها .. علينا أن نبحث الحلول الآن .. وكل الذى نعمله سوف نزيد المشكلة بالنسبة للعام القادم ونخفف بعض الشىء من مشكلة هذا العام .

والآن يتفضل السيد / حسن عباس زكى بالكلام .

السيد / حسن عباس زكى : أود أن أوضح مسألة تتعلق بالتسهيلات المصرفية ، فنحن نسير فعلا على أساس الاستفادة بها ، فهى فى الأصل تستخدم بواسطة البنوك لمواجهة عملية مؤقتة ، ثم تسدد بعد تصدير القطن مثلا .. أو تسدد فى نفس العام .

لكن ماحدث أننا حين ووجهنا بعجز فى الميزانية النقدية ، فاننا اتجهنا الى استخدام التسهيلات المصرفية لمواجهة الاستيراد .

وكانت التسهيلات المصرفية فى البداية حوالى ١٨ ، ١٩ مليون جنيه ، ارتفعت الى ٥٠ ، ٦٠ ، ١٠٠ ، ١٠٨ مليون جنيه .

ولكن التسهيلات المصرفية لايمكن أن توضع فى جانبين :

فحين نحصل على عملة حرة فانها تكون نتيجة تصدير سلعا معينة ، ويمكن تحويلها لأى بلد فى العالم .. ولكن التسهيلات المصرفية غير قابلة للتحويل وعلاوة على ذلك فان هناك بعض البنوك لاتجدد لنا التسهيلات المصرفية اذا تأخرنا فترة بسيطة فى السداد .. كما أن بعض التسهيلات محددة الاستعمال فى بلاد معينة ولغرض خاص وأحيانا يطلب تغطية جانب منها حوالى ٢٥٪ بالنقد ومعنى هذا أن التسهيلات المدفوعة لانضمن استخدامها كلها بالكامل ..

ولقد طلبت من البنك المركزى بيانا بحصيلة المبالغ التى دخلت الى البلاد سنة ١٩٦٦/٦٥ فكان الرد كالآتى :

بالعملات الحرة :

* متحصلات من صادرات منظورة وغير منظورة	حوالى	١١٦ مليون جنيه
* عمليات مقاصة	حوالى	١٥ مليون جنيه
* حصيلة استخدامات فى التمويل المسدد للقطن	حوالى	٣٠ مليون جنيه
جملة الحصيلة	=	١٦١ مليون جنيه

وقد وردت لنا حصيلة استثنائية حوالى ٤٧ مليون جنيه .. فتكون الحصيلة النهائية من النقد الحر حوالى ٢٠٩ مليون جنيه .

أما استخدام هذه المبالغ فقد كان كما يلـى :

سداد تسهيلات مصرفيـــة	٦٠ مليون جنيه
" " مورديـــن	٢٩ " "
" التزامات عامـــة	٢٩ " "
" " على البنك المركزى	٣٩ " "
" مدفوعات غير منظورة	٢٣ " "

والباقى ٧ر٢٩ مليون جنيه مدفوعات منظورة نقدا للاستيراد ...

واليوم عند مواجهة هذا الموقف اضطررنا الى تغيير بعض الاجراءات التى تكفل السداد ، بحيث لايقال عنا اننا لاندفع التزاماتنا .. وبذلك فنحن ندفع للبنوك ، ولكن نجدد التسهيلات ، ونحن مضطرون — خطأ — لذلك ...

حقيقة أننا سنعمل على تقليص هذا الرقم الخاص بالتسهيلات المصرفية .. أو أننا سنعمل على الحصول على قرض طويل الأجل لسداد هذه التسهيلات .

وتلك كلها مجرد احتمالات . ولكنه مما لاشك فيه أنه لابد من اتخاذ اجراء يمكننا من موازنة أعمالنا . ان زيادة وارداتنا عن صادراتنا من الشرق والغرب ، تحتم علينا دفع ما لايقل عن ٢٠ مليون جنيه كفوائد .

ان هذه الصورة توضح بجلاء أنه لابد أن نأخذ فى الاعتبار عند اختيار وسائل التمويل أن نبحث مدى تكلفتها على الاقتصاد القومى .

أما بالنسبة للميزانية النقدية بوضعها الحالى ، فاننا نقترح أن تصل الصادرات من السلع الرواجية الى ١٧٧٨ مليون جنيه منها ٤٨ر٢ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٦ر١٢٩ مليون جنيه ليلاد الاتفاقيات .. وفى اعتقادى أن هذا التقدير قريب من الهدف هناك هدف لتصدير ٥٠٠ ألف طن أرز .. فهل سيمكننا الحصول على هذا الرقم من الانتاج المحلى ؟ ان هذه التقديرات تؤثر على توقعاتنا ..

ويمكن مناقشة هذه التقديرات فى اللجان الوزارية المختصة ، بحيث يمكن عمل خطة لتنفيذ الخطة كما يقال .

مقدر للصادرات الصناعية بالعملات الحرة ٢٦٫٩ مليون جنيه ، وللاتفاقيات ٧١ مليون جنيه ·· ومن أكبر البنود فى الصادرات الصناعية الغزل والنسيج ·· ونحن نعتقد أن هذا البند يحقق هدفه دائما ·· ومن المصلحة أن نعمل على تحويل صادراتنا من الغزل والمنسوجات الى بلاد العملات الحرة ··

أما بالنسبة للمتحصلات غير المنظورة فتبلغ تقديراتنا لها ١٢١٫٦ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٤١٫٧ مليون جنيه للاتفاقيات ·· ونحن نتوقع أن هذا الرقم سيتحقق لانه قريب الى الواقع ·

وتمثل حصيلة رسم المرور النسبة الكبرى فتقدر بحوالى ٩٠ مليون جنيه ·

أما السياحة ، فالرقم (عائم) ··

وهناك متحصلات أخرى والمجموع لا يقل عن ٢٩ مليون جنيه ·

وبالنسبة للصادرات الصناعية ، فنحن نعتقد أنه بواسطة برنامج محدد يمكن الوصول الى ٩٨ مليون جنيه ·

أما فيما يختص بالاستخدامات فقد أخذناها طبقا لآخر جدول وافقت عليه اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ·· وهناك لجان تبحث امكانيات ضغط هذا الرقم ، ولكن قد يكون من الصعب وجود احتمال كبير فى التخفيض بسبب ارتفاع نسبة السلع التموينية ·· والمفروض أننا نستورد كميات ، وليس أسعار ·· ولكن بعض السلع ارتفعت نسبة المستورد منها كالقمح ، وبالتالى فليس من المتوقع أن يغطى أى ضغط فرق السعر ·· ولذلك فان تقديرات الاستخدامات ربما كان قريبا من الواقع ·

أما فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية فنحن نتوقع استخدام ١٠ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ١٥ مليون جنيه بعملات الاتفاقيات ·· وهى تمثل الدفعات المقدمة وتبلغ المصروفات غير المنظورة غير الحكومية ١٤٫٩ مليون جنيه حره ، ١٢٫٨ مليون جنيه اتفاقيات أى ٢٧٫٧ مليون جنيه ، أما الحكومية فهى ١٥٫٦ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ١٣ مليون جنيه اتفاقيات أى أن المجموع ٢٨٫٦ مليون جنيه ·· والمجموع الكلى ٥٦٫٣ مليون جنيه ··

ويمكن الوقوف قليلا أمام هذين الرقمين ، لأنه لم يحدث لهما نوع من التخصيص أو نظام دقيق للحصص ·

فكما خصصنا هدف للاستيراد السلعى ، ينبغى أيضا أن نخصص هدفا للتصدير وكذلك يجب تحديد حصص لتوزيع هذه المبالغ مع العمل على ضغطها الى أدنى حد ممكن ·

وهناك نقطة هامة ينبغى أن تتقيد الوزارات بالميزانيات المعدة لهـــا ٠٠ فاذا كان مدرجا لوزارة الخارجية مثلا ٠٠٠ر٠٠٨ر٧ جنيه ٠٠ فيجب عليها الالتزام بهذا الرقم ٠٠ ولدىّ كشفا يتضمن نماذج من المصروفات يجب العمل على الحـــد منها كمصروفات المسافرين الى الخارج ، وهناك عمليات مستحقة على البنوك تبلـــغ ٤ مليون جنيه كخدمات فنية وأجور خبراء ٠٠

وفى ميزانية ٦٤/ ١٩٦٥ كانت مصاريف ونفقات الخبراء الاجانب ١١ مليون جنيـه ٠٠ وفى ميزانية ٦٣/ ١٩٦٤ كان هذا المبلغ ٧ مليون جنيه فقط ٠٠ ومن الطبيعـى أن يزداد هذا الرقم نظرا للتوسع فى التصنيع ، وانشاء المصانع ٠٠ ولكنه يجـــب أن يقف عند حد معـيّن ٠

هناك مدفوعات حكومية أخرى تبلغ ٢٦ مليون جنيه ٠٠ ويحتاج هذا الرقم الـــى تفصيل دقيق لكى نخصص مبلغا معينا لكل قطاع ٠٠ ولا شك أنه يمكن تخفيض هـــذا الرقـم ٠٠

ويصبح مجموع المصروفات غير المنظورة ٧ر٣٢ مليون جنيه عملات حرة ، ٣ر٢٧ مليون جنيه اتفاقيات ٠٠ أى أن المجموع ٦٠ مليون جنيه ويبلغ اجمالى الاستيراد بالعمـلات الحرة ٢٠٠ مليون جنيه ٠٠ والاتفاقيات ٢١٩ مليون جنيه ، وحين نقارن هذا الرقـم بـ ٤٣٩ مليون جنيه فانه يصبح هناك فائضا قدره ٣ر١٩ مليون جنيه حقيقته عجـــزا قدره ٥ر٣ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ١٩ مليون جنيه اتفاقيات ٠٠

وعندما نأخذ فى الاعتبار الالتزامات المستحقة ازاء الميزانية الحالية وهـــى ٦٦ مليون جنيه ، بما فيها التسهيلات المصرفية والمستحقة فى خلال ٦٦/ ١٩٦٧، والتسهيلات المصرفية والودائع لدى البنك المركزى ، فان المجموع كله يصبح ٣٢٣ مليون جنيه ٠٠ ومن ثم فان حقيقة العجز تصبح ٣٠٣ مليون جنيه ٠

ونحن نركز على العملات الحرة باعتبار أن العجز فى بلاد الاتفاقيات يمكن مواجهته ٠٠ فالعجز اذن فى العملات الحرة يبلغ ٢٧٨ مليون جنيه ، نخصم منها ٧٨ مليـــون جنيه التى تمثل استيرادا عن طريق التسهيلات المصرفية على أساس الاستفادة بـــ ٧٥ مليون جنيه ، ٢٥ مليون جنيه تسهيلات موردين و ١٨ مليون جنيه من الـ (C.C.C)

و ٦ مليون جنيه تخفيض الاستيراد وبذلك يصبح صافى العجز ١٥٥ مليون جنيه ..

وردت الينا حصيلة استثنائية كوديعة بنوك أو مبالغ محوله من بنوك حوالى ١٥٫٧ مليون جنيه .. وهناك التزامات أيضا تم الاتفاق على تأجيلها فعلا ، أو أن احتمال تأجيلها ميسور .

وما تم تأجيله فعلا حوالى ١٥ مليون جنيه لصندوق النقد الدولى ، وتشهيلات مصرفية مع البنك المركزى مجموعها ٣٢ مليون جنيه .

السيد / الرئيس : حتى الآن ١٠٠ مليون جنيه تسهيلات مصرفية ، ١٨ مليون جنيه من C . C . C على ٣ سنوات ، وتسهيلات مصرفية ، وموردين .. المفروض أننا سندفعها .. وبهذا فان كل ما فعلناه أننا أجّلنا المشكلة للسنة القادمة أو السنة التى بعدها .. انني أقول هذا الكلام حتى تكون الصورة واضحة .. فانني أعتقد أننا سنجتمع أيضا فى أكتوبر من العام القادم وسنجد أن العجز أكثر من ٣٠٣ مليون جنيه ..

السيد / حسن عباس زكى : ما زلنا نأمل زيادة فى الثروة الحيوانية ان السمك فى الماء والثروة البترولية والبترول فى الأرض والثروة السياحية ، ونقص الاستهلاك .

السيد / الرئيس : هل أنت تنجم مثلا .. ؟ أو تضرب الرمل ؟

السيد / حسن عباس زكى : لا .. ولكن على أساس المتحسن فى مركز المدخرات ، فان المفاوضات التى تمت مع البنوك فى الخارج ستتيح تأجيل بعض التسهيلات التى كانت مطلوبة السداد وهى حوالى ٢٤ مليون جنيه .

اذن ٠٠ كل العجز النهائى ٨٢ مليون جنيه ٠٠ وضمن هذا العجز مبالغ مستحقة للموردين ، ويمكن الاتفاق معهم على السداد على مدى ٥ سنوات ، وقد تم بالفعل اتفاق مع فرنسا ٠٠ ونحن نأمل أن يطبق هذا الاتفاق على بقية الموردين ٠٠

ولو أخذنا هذا فى الاعتبار فاننا نتوقع أن تخفض تسهيلات الموردين تبعا لذلك٠ ويبقى بعد ذلك مبالغ يجوز اعادة النظر فى تأجيلها فهى مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولى ٠٠ ويمكن أن يتبقى من الـ ٨٠ مليون جنيه حوالى ٤٠ مليون جنيه متناثرة يمكن النظر فى تأجيل بعضها ٠٠

ولكن فى النهاية لابد ـ بالرغم من كل التأجيلات والتيسيرات ـ أن ندفع بالنقد مبلغا ليس أقل من ٢٠ مليون جنيه ٠٠ ويجب أن ندبر هذا المبلغ ٠ ويقتضى هذا أن نعيد النظر فى الميزانية الحالية بحيث تزيد الصادرات ، وتقل الواردات ٠٠ أو أن تزيد حصيلة الصادرات غير المنظورة وتضغط المصروفات غير المنظورة ٠٠ واما مجموعة من هذه الاجراءات ونحن نرى أن تكون هناك سياسة قصيرة المدى ومتوسطة المدى لكن يمكن علاج هذه المشكلة ٠٠ ومن ضمن المسائل التى يمكن أن نقوم بها حاليا أن ميزانية الدولة لها تأثير لان الصرف بالنقد المحلى يؤثر على وارداتنا ٠٠٠ وأى التزام فيما جاء بالميزانية يؤثر تأثيرا كبيرا على الالتزامات الخارجية وأى عجز أو زيادة فى المنصرف لأى وزارة أو مصلحة ، فان جزءا منه يشكل تأثيرا على ميزان المدفوعات ، ولذلك فانه من الأفضل العمل على موازنة الميزانية الحالية بحيث لا يكون فيها عجز ٠٠ وبعد ذلك ننظر فيما اذا كان من الممكن ضغط بعض المصروفات ٠

وهناك بعض المسائل التى تشكل عائقا كبيرا وهى التوسع فى الاستهلاك ٠٠ وهذا يحتاج الى خطة سواء بالنسبة للمصانع أو القطاع الحكومى ، أو القطاع الخاص ٠٠

فبالنسبة للمصانع والقطاع الحكومى ، فان هناك زيادة كبيرة فى الاستهلاك ٠٠

وقد اتضح لى أن هناك ما قيمته ٤٥ مليون جنيه كمخزون سلعى موجود لدى مؤسسة التجارة ٠٠ ولما استفسرت عن السبب تبين أن الشركات تعتبر المؤسسة مخزنا لها تسحب منه احتياجاتها من المخزون السلعى ٠

السيد / الرئيـــس : نريد تقسيم الموضوع الى قسمين :

فنأخذ الصورة أولا ٠٠ ثم نتكلم فى الحلول ، ونحددها حلا حلا لكى نرسى عليهـــا ٠٠

ســؤ ال :

ما هو العجز بالنسبة للموارد فى الميزانية النقدية لعام ٦٦/١٩٦٧ قبـــل التأجيـــل ؟

السيد / حسن عباس زكى : العجز يبلغ ٣٠٣ مليون جنيه ٠

السيد / المشـير : هل هذا المبلغ يتضمن العجز بالعملات الحرة والاتفاقيات ؟

السيد / حسن عباس زكـى : نعـــم ٠

السيد / الرئيـــس : اذا استبعدنا التسهيلات المصرفية تمشيا مع نظرية الدكتـــور لبيب شقير ٠٠ فكم يكون العجـــز ؟

السيد / حسن عباس زكـى : يصـير العجز حوالى ٢١٥ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــس : لدينا التزامات حسب الموقف فى أول ١٩٦٦ كالآتى :

سـنة ٦٦/١٩٦٧	١٤٠ مليون جنيـــه
سـنة ٦٧/١٩٦٨	١٠٢ " "
سـنة ٦٨/١٩٦٩	٩١ " "
سـنة ٦٩/١٩٧٠	٩٤ " "
سـنة ٧٠/١٩٧١	٨٩ " "
سـنة ٧١/١٩٧٢	٧١ " "

هذه تمثل الالتزامات طويلة الأجل ، والتى لا تدخل فيها التسهيلات المصرفية ..

ومع الخطة ـ اذا سرنا فى الخطة الثانية ـ فان هناك كلام أن لدينا استثمارات قدرها ٢٥ مليون جنيه .. ولكن هذا غير حقيقى ..

فهمت الآن أن لدينا استثمارات قدرها ١٢٠ مليون جنيه .. سنسدد منها ٢٥ مليون جنيه وستؤجل .. أو نعمل تسهيلات مع موردين للسلع الاستثمارية بحوالى ٩٥ مليون جنيه وبناء على الخطة التى أقرت حتى الآن تزيد الديون وتصبح كالآتى :

سنة ١٩٦٧/٦٦	١٤٤ مليون جنيه .
سنة ١٩٦٨/٦٧	١١١ " "
سنة ١٩٦٩/٦٨	١١٩ " "
سنة ١٩٧٠/٦٩	١٤٣ " "
سنة ١٩٧١/٧٠	١٦٣ " "
سنة ١٩٧٢/٧١	١٧١ " "

على أساس الفوائد التى سندفعها نتيجة القروض الجديدة ، ثم الاقساط التى سندفعها نتيجة القروض .. معنى هذا أننا لن نتمكن من الحل ..

طبيعى أننا لا نعرف قيمة ما يمكن زيادته من الصادرات فاذا كنا سنعمل استثمارا بـ ٢٥ مليون جنيه ، والاصل هو ١٢٠ مليون جنيه ، والاقساط ٩٠ مليون جنيه ، ونحصل على تسهيلات من موردى السلع الاستثمارية وندفع لهم فوائد .. فانى هنا أنظر الى العام القادم .. والعام الذى يليه .

فهل سيمكن ـ بهذا الشكل ـ أن ندفع أى شىء أو نحل مشكلتنا المالية ؟

السيد / المهندس عبد الوهاب البشرى : ان هذا الرقم عرضة للزيادة نتيجة الاستثمارات التى تعطى عائد فى السنوات التالية .

السيد / الرئيس : ان ذلك محسوب على أساس الخطة السبعية .

السيد / حسن عباس زكى : انى أقول أن مديونيتنا القائمة للعام كله تبلغ حوالى ١٤٠ مليون جنيه ، والخطة الجديدة معدة على أساس عجز قدره ٥٠٠ مليون جنيه .. فيصير المجموع ١٤٤٠ مليون جنيه ولكى يمكن القول بامكانية العمل على أساس هذا الرقم أولا ؟

فهناك عدة عوامل :

العامل الاول :

أن العمل على الارقام شئ ، والحساب الختامى شئ آخر ..

نعود للخطة التى صرف فيها ١٥١٣ مليون جنيه فى العام الماضى ..

فى تقديرنا كما هو واضح من أرقام الخطة أن جزءا منها جاء من أجهزة ادخار محلية وقدره ١٤٢ مليون جنيه .

قطاع الاعمال ١٩٥ مليون جنيه .

تمويل بالعجز ١١٥ " " .

العالم الخارجى ١١٧ " " .

وتأمينات اجتماعية ٢٨٦ مليون جنيه وكان هذا الرقم فى السنة الاولى أقل من هذا الرقم .

ولو استبعدنا العالم الخارجى على أساس عدم الاقتراض فان التقدير الذى يوصلنا الى النهاية هو ١٦٣٤ مليون جنيه .. ولكن الاستثمارات المطلوبة فى خلال خمس سنوات طبقا للخطة الاخيره هى ٢١٠٠ مليون جنيه .. كل هذا على شرط الا يكون هناك تمويل بالعجز .. واذا وجد تجاوز يجب أن يحصل توازن سلعى على أساس أن تكون الصادرات والواردات كما هى .. وألا تزيد المديونية عما هى عليه وكل ما نقوم بسداده نأخذ مثله .. ثم ان الذى نقوم بسداده يشكل عبئا .. والعملية محصورة فى ١٦٠٠ مليون جنيه يجب الا يزيد .. واذا زاد عن هذا الرقم يجب أن يزيد بمقدار معين .. وهى تكون بمقدار القروض التى نأخذها والتى نسددها بعد خمس سنوات .

هذه هى الصورة العامه باختصار .. التى كان يسأل عنها السيد الرئيس .

السيد / الرئيس : ان لدى الاخ صدقى سليمان بعض اقتراحات .

السيد / رئيس الوزراء : لو سمح لى سيادة الرئيس :

فيما يختص بالخطة طويلة المدى .. أرجو أن نتحدث فيها فى الجلسة القادمة .

أما عن مواجهة الموقف المالى .. فان الامر يتطلب الآتى :

أولا : ضرورة ضغط الانفاق الداخلى والانفاق العام .

ثانيا : العمل على زيادة الانتاج .

والعمل على زيادة الانتاج يتطلب جهودا ويتطلب ايضا مستلزمات انتاج .

ونظرا للصورة التى رأيناها اليوم عن الميزانية النقدية .. يوجد لدينا نقص فى مستلزمات الانتاج .. وبالرغم من هذا .. يجب أن نسعى الى زيادة الانتاج والعمل على مواجهة الظروف بجهود كبيرة .. لانه لو انخفض الانتاج .. فسوف تعتبر الصورة أسوأ .. وأملنا كله هو على أساس زيادة الانتاج بالرغم من النقص الموجود .. وهذا يحتاج الى تعبئة لكافة الموارد الحاليه وكافة الامكانيات الحاليه .. ويجب أن نضغط الانفاق الداخلى والانفاق العام فى ميزانية هذا العام أو مواجهة أى عجز باجراءات وهى التى نسمع عنها فى انجلترا واسرائيل .. وهى عبارة عن رفع الاسعار أو فرض ضرائب جديدة أو توفير فى العمال .. هذه هى الاجراءات التقليديه التى تتبع فى البلاد الرأسمالية .. وأيضا تجميد الاجور .

ولا يمكن أن نقبل هذه الحلول .. علينا أن نقوم بالتعبئة لزيادة الانتاج .. وهذه تتطلب معاونة من الاتحاد الاشتراكى العربى كى ننجح فى زيادة الانتاج بالرغم من النقص فى مستلزمات الانتاج .. والتركيز على الصناعات الاكثر اقتصادا .

ولو سمح السيد الرئيس للدكتور نزيه ضيف فى أن يعطينا صورة عن الميزانية النقدية .

السيد الدكتور نزيه ضيف : قبل أن أعطى صورة عن الميزانية سوف أتكلم عن الأسس العريضة للميزانية .. فقد تم اعداد الميزانية على أساس تقدير الموقف فى عام ٦٦/١٩٦٧ وكان مبنيا على دعامتين :

أولا : موقف النقد الاجنبى وقدرتنا على تدبير واردات سلعية تكون اساسا لتحريك النشاط الانتاجى ومواجهة الاستهلاك للاستثمارات .

ثانيا : الاسترشاد بأهداف الخطة للاستثمار .. وحددنا حدا أدنى لما يجب أن يصل اليه الاستهلاك حيث قدر فى أول سنة بحوالى ١٥١٥ مليون جنيه بأسعار ٦٥/٦٦ ولو أضفنا الى هذا الرقم زيادة الاسعار فى السنة الماضية فسوف يكون الرقم ١٥٧٠ مليون جنيه .

على ضوء الدراسة التى تمت .. فقد اعدت تقديرات الميزانية .

(استعرض سيادته الميزانية)

السيد / رئيس الـــوزراء : لقد وضح من الصورة التى عرضها الدكتور نزيه ضيف حتمية ضغط الانفاق العام ٠٠ ومن أجل هذا طلبنا من القطاعات المختلفة أن تقدم لنا قوائم بالمشروعات التى كانت مدرجة ضمن ميزانية هذا العام ٠٠ وحددنا أربع أسبقيات ٠

الاسبقية الاولى ، تتضمن المشروعات التى أرتبط عليها فعلا والعمل فـــــى المشروعات التى بدئ فيها والتركيز عليها بمنتهى السرعة حتى يأتى عائد يساعد على تحسين الصـــورة ٠

والاسبقية الثانية : بالنسبة للمشروعات التى أرتبط عليها فعلا والتى تكون أقـــل اقتصادا ومطلوب أن تسير وفق البرنامج المرسم ٠

والاسبقيتان الباقيتان بالنسبة للمشروعات التى لم يرتبط عليها حيث توجد بعـــض مشروعات لم يرتبط عليها ولكنها قد تساعد على تحسين بعض الاختناقات أو استغـــلال الطاقات المعطلة ٠٠ وقد رأينا أن تعرض على اللجان الوزارية المختصة قبل اتخـــاذ أى اجراء بشأنها ٠

هذا بالنسبة للاسبقيـة الثالثـة ٠٠ أما عن الاسبقية الرابعة فهى بالنســـــبة للمشروعات الاخرى التى يرى تأجيلها فى هذه الفترة ٠٠

هذا وقد أعدت القوائم المعروضة على حضراتكم ولكنها لم تعد بالدقة الكافيـــة طبقا للاوضاع التى اقترحناها ٠

السيد / الرئيـــس : فى تقديرى ألا نعمل على أساس قروض من الجهاز المصرفـــى ب ١٨٨ مليون جنيه ٠٠ معنى هذا أن الظاهرة التضخمية الموجودة عندنا فى السنوات الاخيرة سوف تستمر فعلا ٠٠ ولهذا يجب أن تحدد القروض التى نأخذها من الجهاز المصرفى ويجب أن تعد ميزانية واقعية للتسعة شهور الباقية من السنة الماليـــة ٠٠٠ وتستبعد عملية الامانات والعهد كلية من هذه الميزانية ٠٠ ويبحث هذا الموضـــوع لان لنا ثلاث سنوات ونحن نتكلم فيه خصوصا بالنسبة للقوات المسلحة الذى يقـــدر ما أخذته ب ٥٥ مليون جنيه ٠٠ معنى هذا أنه مدرج فى الميزانية للقوات المسلحـــة

١٧٥ مليون جنيه بالاضافة الى مبلغ الـ ٥٥ مليون جنيه ٠٠ أى سوف يكون المبلـــــغ ٢٣٠ مليون جنيه ٠٠ وهذا مستحيل على أساس أن مواردنا ٦٠٠ مليون جنيـــه ٠٠ أوكم تبلغ هذه الموارد ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف : ٦٦٠ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــس : هل بما فيها الضرائـب ؟

السيد الدكتور نزيه ضـيف : تبلغ حصيلة الضرائب ٥٩٢ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــس : اذا كان لدينا ٦٠٠ مليون جنيه ثم القوات المسلحة ٢٣٠ مليـون جنيه ٠٠ ليس من المعقول أن يكون هناك توازن ٠

علينا أن نستبعد موضوع الامانات والعهد ونلتزم بالصرف شهريا بالنسبة للميزانيـة فيما عدا القوات المسلحة يكون الصرف كل ثلاثة أشهر ٠٠ وقد تكلمت مع السيد المشـــير فى هذا الموضوع ويرى أنهم سوف يلتزموا ب ١٧٥ مليون جنيه ٠٠ ونستبعد الـ ٥٥ مليـون جنيه ٠٠ فهل هذا ممكنـا ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف : نعم ٠٠ وحتى الآن فى الثلاث شهور الاولى قد سحـــب مبلغ ١٥٥ مليون جنيه ٠

السيد / زكريا محيى الدين : ان العمليه كانت مقدره ب ٧٠ مليون جنيه ٠

السيد الدكتور نزيه ضيف : حتى الآن لم نعرف الرقم فى مجموعه ونحن فى انتظـــار الرقم النهائـــى ٠

السيد / الرئيـــس : هل تم الصرف فى العام الماضى بزيادة ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف : نعم ٠٠ حيث كانت الميزانية ١٦٠ مليون جنيه صـــرف ٢٣٠ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيـــس : لقد أعدت الميزانية فى العام الماضى على أساس وجود عجـــز بالنسبة للمصروفات فى اليمن فكان المبلغ هو ٢٥ مليون جنيه وصل الى ٥٥ مليون جنيه ٠٠ ولكن بالنسبة لميزانية هذا العام فان الاعتماد لم يكن على أساس عجز ٠

السيد الدكتور نزيه ضيف : ان الـ ٥٥ مليون جنيه قد حددت على أساس تقديـــرات السنة الماضية والذى سدد هذا العام أقل مما سدد فى العام الماضى لأن العهـــد هى توريد بضاعة أو تحصيل بضاعة أو تقديم خدمات لم يدفع ثمنها ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر : هل منها النقل البحـرى ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف : نعـــم ٠

السيد الرئيـــس : ان ما أتصوره أن الميزانية ١٦٠ مليون جنيه صرف ٢٦٠ مليـون جنيه أى بزيادة ٧٠ مليون جنيه صرفت فعلا ٠

السيد / حسن عباس زكى : علاوة على هذا فتوجد ميزانية خاصة هذا العام ٠٠ بعـد أن يتم الصرف الذى وصل الى ٢٣٠ مليون جنيه ٠٠ يأخذ من البنك المركزى بعـــض النقود ٠٠ جزء يكون حساب أمانات وجزء يكون خصما من الميزانية الماضية ٠٠ ثم انسه بعد مدة سوف يزيد الرقم ٠٠ وهذه هى التى تحتاج الى ربط ٠

السيد / الرئيس : انني أتصور وقف موضوع الامانات والعهد كلية — وتلتزم القوات المسلحة بصرف ميزانيتها البالغة ١٧٥ مليون جنيه فقط ٠٠ على أن يرسل الى بيان شهرى بما صرفته القوات المسلحة ، ويرسل هذا البيان أيضا الى السيد المشير ٠ ثم نبحث موضوع الامانات والعهد لتسويته ٠٠ لأننا نتكلم فى هذا الموضوع منذ عدة سنوات وأذكر أنه عندما تكلمنا فى هذا الموضوع لاول مرة كان رقم العهد والامانات ٧٥ مليون جنيه ٠٠ وهذا يعنى أن القوات المسلحة تصرف فعلا ٢٣٠ مليون جنيه ٠٠ ويعنى أيضا أن هذا الرقم هو عبارة عن ميزانية القوات المسلحة ٠

السيد / المشير : لابد من تسوية الحسابات الختامية ٠٠ وأرى استقطاع الديون القديمة ، على أن تستمر ميزانية العام الحالى كما هى عليه ٠

السيد الدكتور نزيه ضيف : لقد اتفقنا بالفعل مع الاخ أحمد عبد الدايم على هذا ٠٠ ولكن الصرف تم بالفعل ٠

السيد / الرئيس : لقد صرفت القوات المسلحة فى العام الماضى ٢٣٠ مليون جنيه ٠٠ وهذا أمر واقع ٠

السيد / حسن عباس زكى : لقد تم صرف ١٠ — ١٥ مليون جنيه فى الاسبوع الماضى للقوات المسلحة ٠

السيد / رئيس الوزراء : لقد طلبت من الاخ شمس بدران أن يجتمع أيضا مع السيد / وزير الخزانة والسيد / احمد عبد الدايم لبحث موضوع العهد والامانات ٠

السيد / الرئيس : انى أتصور أن ١٧٥ مليون جنيه توضع كميزانية ، ويتم صرف مبالغ غير معروفة ٠٠ جزء منها يأتى كعجز ، وجزء آخر يأتى فى العام التالى ٠٠

وبالنسبة للعجز فقد أدى الى أن ميزانية القوات المسلحة أصبحت (٢٣٠) مليون جنيه ٠٠ لكن هناك عجزا آخرا غير منظور ٠٠ وهو الامانات والعهد ٠

السيد / المشير : بأى حق يتم سحب الامانات ؟

السيد الدكتور نزيه ضيف : ان لدى البنك المركزى تعليمات بألا يرفض أى طلب للقوات المسلحة ٠

السيد / الرئيس : انى أرى ضرورة بحث الميزانية التفصيلية للقوات المسلحة ٠

السيد / المشير : انى أذكر أن قرار عدم التعلية للامانات قديم ٠٠

السيد الدكتور نزيه ضيف : لقد كان الرقم فى أول يونيو ١٢٥ مليون جنيه كميزانية للقوات المسلحة ٠٠ ولكن تحديد رقم ١٧٥ مليون جنيه كان معلقا على شرط ألا يصرف منه سوى ١٢٥ مليون جنيه كنفقات للقوات المسلحة خلال ٦٥/ ١٩٦٦ ٠

السيد / المشير : انى أوافق على القرار الذى اتخذ الآن بالغاء نظام الامانات والعهد ٠٠ وبالتالى أرى بحث الميزانية التفصيلية للقوات المسلحة كما أشار السيد الرئيس ٠

السيد / الرئيس : اذن تصرف الميزانية المقدرة بـ ١٧٥ مليون جنيه ٠٠ ثم يبحث

الموقف المالى الماضى تمهيدا لتسويته ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : اذا كانت القوات المسلحة مدينة بـ ١٢٥ مليون جنيه من العام الماضى فقط ٠٠

السيد / المشـير : ليس من المعقول أن هذا المبلغ كله صرف فى العام الماضى ٠٠ ولكنه صرف فى عدة سنوات سابقة ٠

السيد / الرئيـــس : اذن نبحث الامانات والعهد ، وقيمتها ، ثم تقسط على عـــدة سنوات ٠٠ وأرجو أن يكون لدينا بيان بما هو مطلوب للقوات المسلحة كل ثلاثة أشهـــر ونحن لا يهمنا سوى دفع المرتبات والمصروفات ٠٠ ولكن اذا كان سيصبح لدينا عجـــزا قدره ٢٣٠ مليون جنيه فى شهرين ٠٠ فان المفروض ــ حسب تقدير ميزانية القـــوات المسلحة بـ ١٧٥ مليون جنيه ــ ألا يزيد الصرف من ١٥ مليون جنيه شهريا تقريبـــا ٠٠ ولكن اذا كان الصرف قد بدأ بثلاثين مليونا ٠٠٠٠

السيد / المشير : الواقع أن ميزانية القوات المسلحة منذ بدء عمليات اليمن كانت تقـــدر بالنقص ٠ فان مصروفات النقل لا تدفع بسبب العجز ٠٠ وهكذا فان العجز ظل يتراكـــم سنة بعد أخرى ٠٠ ولكن هذا العام لا يوجد مصروف بالعجز ، لأن الميزانية مقدرة على أساس الصافى ٠

السيد / الدكتور نزيه ضيـف : وما هو الموقف بالنسبة للرقم الذى حدث فى خلال ٣ شهور؟

السيد / المهندس محمود يونس : لابـــد أن يدفـع الآن ٠

السيد / المشير : لابد أن يدفع لان ميزانية هذا العام وضعت على هذا الاساس ٠

السيد / الرئيـس : يجب أن تكون ميزانية هذا العام على أساس ١٧٥ مليون جنيـه ٠٠ ثم يبحث موضوع الامانات لمعرفة كيفية حله ٠٠ وان كانت هناك ديون فيمكن تقسيطهـــا على عدة سنوات ٠٠ فليس من الممكن أن نحصل بها على قرض من الجهاز المصرفـــى ٠٠ اذن فلتظـل ديون وتسدد على ٥ سنوات ٠

النقطـــة الثانيـــة : مـــن المعقـــول أن نعيـــد وضـــع الميزانيـــة

على أساس قروض الجهاز المصرفي بحيث لاتزيد عن ٥٠ مليون جنيه ٠٠ ولو فعلنا غير ذلك فاننا لانكون آخذين في اعتبارنا ظروف الاقتصاد السليم ٠

السيد المشير : ان مبلغ الـ ٥٠ مليون جنيه يمكن الحصول عليه من الناس ٠

السيد رئيس الوزراء : ذلك يستلزم جهدا اضافيا في التحصيل ٠

السيد الرئيس : ان قرض بنك التسليف شيء آخر ٠٠ انما نحن نأخذ من البنك المركزي ٠

السيد المشير : ان معدل الزيادة السنوية ٣٠ ـ ٤٠ مليون جنيه نتيجة عدم التحصيل ٠

السيد رئيس الوزراء : ان تصحيح الاوضاع بالنسبة لكثير من الشركات يحتاج أيضا الى تمويل اضافي ٠٠ فهناك شركة مثلا رأسمالها ضئيل ٠٠ ولاتستطيع سداد التزاماتها أو مواجهة خسائرها ٠٠ فلابد من تصحيح هذه الاوضاع ٠ وفي تقديري أن اعادة تصحيح هذه الاوضاع سيترتب عليه مالايقل عن ٢٠ مليون جنيه ينبغي توفيرها لتمكين هذه الشركات من سداد التزاماتها ٠

هناك شركات لاتدفع للدكتور نزيه ـ لاقديم ولاجديد ـ لانها غير قادرة على التمويل ٠ فهي تحصل على سلع من شركات أخرى ولاتدفع الثمن لانها غير قادرة على الدفع ٠٠ فمثلا شركة الحديد والصلب تأخذ الكوك من شركة الكوك ٠٠ ولاتدفع الثمن ٠

السيد / حسن عباس زكـــى : لابد أن نفرق — فى الشركات — بين العجـــز الجارى وعجز التمويـــل .. فالحاصل اليوم أن الميزانية تخلط بين الاثنين .. فشركـــة مثلا تحصل على ٥ مليون جنيه لسداد خسارة أو للتمويل لان عملية المحاسبة لاتـــتم .. فلا نتصور أن تتم بالشكل الحالـى .. ولو اننا فصلنا الجارى وحده ، والاستثمـــار وحده ، فانه يصبح من المعروف قيمة العجز أو الفائض .

اما زيادة رأس المال فان قرارا جمهوريا يصدر بها ، وبهذا يصبح هناك فصـــل بين عمليات التمويل والمصروفات الجارية .

وبهذه الطريقة يمكن محاسبة الشركات بدقـة ، ونضيف فى كل سنة فائض قطـــاع الاعمال .. وفى هذا العام فان فائض قطاع الاعمال فيه عجز ٢٣ مليون جنيه ، وكان المفـروض ان يزيد .

السيد الرئيـــــس : كم يبلغ فائض قطاع الأعمال ؟ .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف : يبلغ فائض قطاع الاعمال ١٩٨ مليون جنيه .

السيد الرئيـــــس : ان هذا الرقم يدخل فيه دخل قناة السويس وقدره ٩٠ مليون جنيه .. ومصروفاتها ٣٠ مليون جنيه .

وحين تكون الصورة بهذا الشكل ، فان فائض قطاع الاعمال يكون شيئا تافها جدا .. علما بأن دخل القناة سيزيد هذا العام بنسبة ١٠ ٪ .. فاذا كان صافى الدخل من القنـاة ستون مليونا ، سيصبح ستة وستون مليونا .. وبذلك يصبح فائض قطاع الاعمال الحقيقـــى ٢٤ مليون جنيه .. وهذا يعنى أن هناك انخفاضا هذا العام فى فائض القطاع العام بنسبـة ٥٠ ٪ .. فلماذا ؟ .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف : ان هذا الهبوط نتيجة لعدم الحصول على النقد الاجنبى .. فعندما حددنا ميزانيات الشركات والمؤسسات فانها التزمت فى حالة واحدة واشترطت توفير النقد الاجنبى ، لتحقيق الانتاج او الفائض .. اما الجهات التى تعطينا فائض فهى : الصناعة ـ النقل والمواصلات ـ بخلاف قناة السويس ـ السكة الحديد ـ جهات النقل الاخرى ـ التجارة ... الخ .

السيد الرئيس : نريد معرفة التفصيل .

السيد / حسن عباس زكى : ان فائض قناة السويس يبلغ ٦٥٫٨ مليون جنيه .. اما فائض قطاع الاعمال فهو قسمين : قسم يحصل فى السنة التالية التى يتحقق فيها جزء فى نفس السنة .. هذه ٢٦ مليون وتلك ٣٠ مليون .. والمقدر ٢٦ مليون جنيه وربما يصل الى ٢٤ مليون .. أما الـ ٣٠ مليون فقد تصل الى ١٥ مليون .. وبهذا يصبح العجز ٥٠ ٪ .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف: ان الـ ١٢٣ مليون جنيه ستهبط الى ١٠٠ مليون جنيه .. والباقى يذهب كاتاوات وضرائب .

السيد رئيس الوزراء : هناك سبب لنقص فائض قطاع الاعمال بالنسبة للصناعة .. فالشركات توزع ارباحا فى اضيق الحدود ، لانها تطالب بأن تمول نفسها بنفسها .. ولو اننا صححنا الاوضاع بالنسبة لها فانه يصبح من الممكن زيادة الفائض على أساس أن الشركات تحتجز احتياطيات كبيرة .

السيد الرئيس : هل يدخل التمويل الذاتى فى الميزانية ؟ .

السيد الدكتور محمد عزت سلامة : المفروض أن الشركات تستثمر أكثر من الرقم الموجود .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف : كان التقدير بالنسبة للصناعة وجود أرباح محتجزة حوالى ٧٩ مليون جنيه ، خفض هذا الرقم الى ٥٩ مليون جنيه ، على أساس ان تحتفظ بها الشركات لتمويل العمليات الجارية .. وبهذا يتضح أن الارباح كلها لاتدخل ضمن فائض قطاع الاعمال .

السيد الرئيس : ولكن كم يبلغ التمويل الذاتى ؟ .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف : يبلغ ٧٢ مليون جنيه .. بخلاف المبالغ التى تستخدم لتشغيل رأس المال العامل .. وهذه المبالغ لاتظهر فى الاستثمار أو التمويل .

السيد الرئيس : ان التمويل الذاتى ، وفائض قطاع الاعمال هما نتيجة التشغيل .. فاذا كان التشغيل سيخفض فان ذلك يعنى أن الارباح ستقل .

السيد الدكتور نزيه احمد ضيف : ان التحميل كله يقع على فائض قطاع الاعمال .

السيد الرئيس : اذن ينبغى ان نعرف الصورة .. فهل يمكن السحب من الشركات ؟ ..

السيد رئيس الوزراء : ان أموال الشركات مودعة فى البنوك .. هناك فكرة اننا اثناء تصحيح الاوضاع المالية للشركات نعالج كل المسائل المالية .. وهذا الموضوع يحتاج الى

دراسة مستقلة فى الجمعيات العمومية التى نقترح أن يعاد تشكيلها بحيث تنظر من الناحية المالية ، ويكون فيها مندوبون عن التخطيط والاقتصاد والخزانة عند مراجعة الميزانيات .

السيد الرئيس : هل يمكن اعداد ميزانية للتسعة شهور الباقية على أساس الحصول على قرض قدره ٥٠ مليون جنيه من الجهاز المصرفى .

ان ذلك يعنى اننا فى حاجة لتوفير ١٣٨ مليون جنيه فى الميزانية الحالية منها ٥٠ مليون جنيه من القوات المسلحة .. فيصبح الباقى ٨٨ مليون جنيه كل ذلك بهدف الا نمول بالعجز .

السيد رئيس الوزراء : لايمكن التمويل بعجز اضافى لان هذا يترتب عليه دفعات قوية .

السيد الرئيس : لابد أن نكون واقعيين ، ونصرف بمقدار دخلنا ، واذا توسعنا فى الصرف اكثر من دخلنا ، كما حدث فى السنوات الاخيرة .. فان ذلك يعنى اننا لن نستطيع السيطرة على الوضع المالى .

اما فيما يختص بالميزانية النقدية .. فهل سنسحب تسهيلات استثمارية بـ ٩٠ مليون جنيه ؟ .. اذا كان لدينا استثمار قدره ١٢٠ مليون جنيه ، واذا كنا سندفع فقط ٢٥ مليون جنيه .

فهل هذه الصورة بالنسبة للديون الموجودة للسنين القادمة ؟.. وهل يمكن الحساب على اساس وجود تسهيلات استثمارية بـ ٩٠ مليون جنيه ؟ .

السيد رئيس الوزراء : نحن نعيد دراسة جميع المشروعات التى لم يتم الارتباط عليها أو ابرمت عقود فيها ولم يفتح الاعتماد ، فاذا كان المشروع سيحقق نتائج اقتصادية كبيرة جدا .. فيجوز أن نقبل الاقتراض فيه .

السيد الرئيس : أولا : نتخذ الآن قرارا بعدم الارتباط على تسهيلات ائتمانية بأى شكل من الاشكال لجميع الوزارات والقطاعات سواء على القروض الموجودة فعلا أو غير الموجودة .. ان كل مسئول تمادى فى الارتباط على قروض كما اراد .. ولم يكن هناك حدا لهذه القروض .

ثانيا : هل الصورة التى ذكرتها منذ قليل عن الالتزامات حقيقية ؟ .

السيد / حسن عباس زكى : نحن اليوم بصدد مراجعة هذه الالتزامات ، بواسطة الاجهزة المختلفة ، ومنها البنك المركزى .. والواقع ان الارقام التى وردت الى تباعا كانت تختلف .. ولكن الموقف اجمالا اليوم كما يلى :

المستحق فى ١٩٦٦/٦/٣٠ :

التزامات دولية بالعملات الحرة	٢٧٢	مليون جنيه
" القطاعات	١٩٤	" "
" بالنسبة للدول الشرقية تبلغ الاقساط والفوائد المستحقه	٤٣٩	" "

فيصير المجموع ٩٠٠ مليون جنيه .. ولايدخل فى هذا الرقم التسهيلات المصرفية .

السيد الرئيس : نود أيضا معرفة الالتزامات التى علينا لكل سنة من السنين ولاى دولة من الدول .

السيد المهندس محمود يونس : هناك بعض الحالات التى تستدعى العرض بالنسبة لقرار المرور .

السيد الرئيس : اذا كان هناك بعض الحالات فتعرض على رئيس الوزراء ونأخذ علما بها .

اذا كان دخلنا هذا العام ١٤٤ مليون جنيه ، والعام القادم ١١١ مليون ، والاعوام التالية ١١٩ ، ١٤٣ ، ١٦٣ ، ١٧١ على التوالى .. لابد أن نبحث هذا الموضوع ونصل فيه الى حل .. ونأخذ فى الاعتبار ايضا أن ارقام الواردات سنة ١٩٦٠ كانت ٢٢٥ مليون جنيه ، ٢٢٤ مليون سنة ١٩٦١ ، ٣٥٢ مليون سنة ١٩٦٢ ، ٤١٨ مليون سنة ١٩٦٣ ، ٤٠٠ مليون سنة ١٩٦٤ .

السيد المهندس محمود يونس : مع مراعاة حذف ربع القيمة كفرق العملة .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : تترجم الى عجز بالجنيه المصرى .

السيد الرئيس : هل هذا محسوب على اساس سعر الجنية ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : نعم .

السيد / نور الدين قرة : بالنسبة لتسهيلات الـ (ccc)فلازال يوجد ارتباط بكميات من القمح والزيت ، كما لايزال هناك تسهيلات وقروض لم يتم استخدامها بعد تقدر قيمتها بمبلغ ١١,٢٠٠,٠٠٠ ج .

السيد الرئيس : جميع القروض والتسهيلات التى لم يرتبط عليها لابد أن يرجع بشأنها لرئيس الوزراء .

السيد رئيس الوزراء : لقد تم تشكيل لجنة مركزية للنقد ، وهذه اللجنة تنظر فى جميع هذه المسائل .

السيد الرئيـــــس : بالنسبة للنقطة الثالثه فانني اتصور انه كان لدينـــــا خطة خمسيه ثم حولت الى خطة سبعية ، ووفقا لما قيل اليوم من آراء معناه اننا لانقـــــوم بتنفيذ خطة خمسية او خطة سبعية ، اذا لم نرتبط على تسهيلات موجوده او تسهيـــــلات جديدة ، ومعنى ذلك ان الاستثمار هذا العام لن يزيد عن ٢٥ مليون جنيه الا اذا قررنـــا الارتباط بتسهيلات .. وانني ارى وضع خطة جديدة للثلاث سنوات القادمة ، على ان يؤخـــذ في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بنا .. لقد انقضى من الخطة السبعية سنتان ، فهـــل تم تنفيذ الخطة خلال هذه المدة كما هو مدون بالاوراق ؟ .

السيد الدكتور النبوى المهندس : لا .

السيد الرئيـــــس : انني لا أتصور ذلك فعلا .. اذن لماذا نضـــع خطة على الورق ونتكلم عنها للمواطنين ، في حين ان الوضع يختلف كلية ؟ .. هذا موضوع للمناقشة .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : اننا لو تعرضنا للخطة الخمسية الاولى نجد اننـــا قد نفذنا الاستثمار اى من ناحية المبلغ نفسه ، اما من ناحية فاعلية الاستثمار فاعتقد اننـــا كنا بعيدين عن تحقيق الهدف الخاص به .. فاستثمارات الخطة الاولى بلغت ١٥١٣ مليـــون جنيه ، وكان من المفروض ان يعود هذا الاستثمار بعائد معين أو انتاج معين ولكن هـــذا الانتاج لم يتحقق ، بالرغم انه في الحدود العامة للخطة الخمسية يتضح ان الصورة قريبة مـــن التحقيق ، ولكن لو نظرنا الى القطاعات السلعية نجد انها بعيدة عن الواقع الفعلى من تحقيق أهداف الانتاج .. واننا اذا ركزنا على قطاع الصناعة نجد ان هناك صورة معينة وهـــى أن الاستثمار الذى استخدم في الصناعة ٤٠٣ مليون جنيه ، وكان من المفروض ان هذا المبلـــغ يرتفع بالانتاج من ١٠٨٦ الى ١٨٠٠ مليون جنيه أى حوالى ٨٠٠ مليون جنيه ولكن الـــذى

تحقق هو ١٤٧٠ مليون جنيه ، ولو عملنا تحليلا لمبلغ الـ ١٤٧٠ مليون جنيه والتعرف على التدرج الطبيعى لما تم تحقيقه من انتاج بالنسبة لمشروعات ماقبل الخطة ، والانتاج الذى تحقق من مشروعات الخطة ، نجد ان النتيجة حوالى ١٦٠ مليون جنيه ، هذا الرقم يمثل الانتاج المحقق من مشروعات الخطة التى صرف عليها ٤٠٣ مليون جنيه ، وهذه نسبة ضعيفة جدا ، ولكنها توحى هذا العام وفى السنوات القادمة بان الرقم سوف يزيد ، ولكن هذه النسبة تظهر لنا المقدرة الفعلية الواقعية على أن مبلغ الـ ١٦٠ مليون جنيه الذى تحقق ، فى حين كان المستهدف ٤٤٠ مليون جنيه ، أى اننا حققنا فى الواقع حوالى ٣٨ ٪ من الانتاج الخاص بالمشروعات الصناعية ، وهذا هو الرقم المعبر حقيقة ، ولو نظرنا الى الانتاج فى مجموعه نجد انه حقق من ٨٩ ٪ الى ٩٠ ٪ وهذه الصورة ليست معبرة لانها تشمل ماتم تحقيقه من مشروعات ماقبل الخطة ، ولكن قدرتنا الحقيقية خلال خمس سنوات كانت عبارة عن ٣٨ ٪ وهذه نقطة جديرة بالتحليل ، والسبب واضح وهو ان تقديرات الخطة فى بادىء الأمر لم تكن ظاهرة ولم يؤخذ فى الاعتبار طبيعة الصناعات ، اذ فى الواقع وضع الحساب على اساس دورة انتاجية سريعة والعائد يتحقق سريعا .. واذا افترضنا ان مشروعات الخطة تثمر وتصل الى منتهاها فى سنوات الخطة فهى قد وصلت الى ٣٨ ٪ .. وقد قمنا بعمل نوع من التحليل لمعرفة الصناعات السريعة العائد ، والصناعات البطيئة العائد — وهذه صورة يجب ان تتم لكى نعرف حقيقة الاوضاع — وقد وجدنا ان الصناعات تختلف من حيث المدة اللازمة لها حتى يصل المشروع الى المرحلة الاقتصادية وقد اتضح ان اقل المشروعات هى المشروعات الخاصة بالتعدين .. وعلى حسب ماتحقق فى الخطة الاولى ، اتضح انها حققت ١٥ ٪ مما كان من المفروض تحقيقه ، ويلى هذه الصناعة المشروعات المعدنية مثل الحديد والصلب وما شابه ذلك ، وهذه تصل الى ٢٥ ٪ ، وهذا نتيجة ان الفترة اللازمة لها تتراوح بين خمس وثمانية سنوات لكى تصل الى العائد المطلوب لها .. يلى ذلك الصناعات الهندسية وهى حوالى ٣٧ ٪ بعد استبعاد المشروعات التى تقوم على التجميع مثل مصنع التلفزيون وانتاجه ٥ مليون ، وهذه ظاهرة تعطى فكرة خاطئة لو اخذنا على المتوسط دون ان نستبعد صناعات التجميع .. فطبيعة الصناعات

الهندسية تحتاج الى نسبة ٣٨ ٪ فى خمس سنوات اى تمتد سنتين ايضا .. وبالنسبة للغزل والنسيج تكون النسبة ٥٥ ٪ ، وهذه تعطى مؤشر بانه بالنسبة للخطة الخمسية الثانية ، لابد من ان نعمل مشروعات بحيث يكون هناك توازن فى كل مرحلة من المراحل ولانتظر الى وجود توازن فى نهاية الخطة الخمسية — كما يرى السيد وزير الاقتصاد — اذ انني ارى انه لابد ان يكون هناك توازن فى كل سنة من سنوات الخطة الخمسية ، ونعيد النظر فى اولويات المشروعات ، بحيث تكون الصناعات الثقيلة هى اساس التقدم ، ولكن فى نفس الوقت يجب علينا ان نقوم بتطعيمها بصفة مستمرة بصناعات سريعة العائد .. وهذه العملية لابد ان ندخل فيها تفصيليا بحيث يبحث كل مشروع على حده ، ونقوم بوضع اولويات للمشروعات و (كيرف) للانتاج .. وهذه هى الصورة العامة لكيفية الدخول فى الخطة الثانية ، وقد قمنا بعمل نوع من الاستقراء العام للخطة الثانية ، واردنا ان نتبين ما اذا كانت الصورة بها تحسن عن الخطة الأولى أم لا .. وقد وجدنا اننا نستهدف استثمار ٣٢٠٠ مليون جنيه ، وقمنا بتوزيع هذه الاستثمارات على قطاعات النشاط المختلفه مثل الزراعة والصناعة والتشييد والكهرباء ثم نظرنا الى رقم المستهدف لزيادة الانتاج والخاص بكل فرع من فروع النشاط ، واجرينا موازنة بين الاستثمارات فى الخطة الثانية وبين الزيادة المستهدفه فى الانتاج ، وامكننا الوصول الى نسب معينة ، وعندما قارنا هذه النسب بالنسب المشابهة لها فى الخطة الاولى ، وجدنا ان النسبة كما هى لمشروعات ماقبل الخطة ، وان هناك فعلا تدهور فى الانتاج السلعى .. واما الآن ارقام الانتاج ، فقطاع الزراعة حافظ على النسبة الخاصة به ، اما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد انخفضت بالنسبة للاستثمار المستهدف الى الانتاج والى الاستثمار المقابل .. هذا ولم نأخذ فى الاعتبار انواع الانشطة الاخرى ، لان الخدمات انتاجها يمثل صفر وينعكس اثرها على الانفاق والاستهلاك .. وفى الواقع انني لا اوافق على ان الدخول قد حدث فيها نوع من التدهور ويمكن للاجهزة ان تستخرج صورة سليمة ، اذ يبدو لى اننا كنا باستمرار فى الخطة الاولى نقع تحت تاثير نقطة معينة ، وهى زيادة الاستهلاك ، وفى متابعة الخطة واضح جدا زيادة ارقام الاجور ، وان كانت فى الحقيقة هذه الارقام فى حاجة الى نوع من التصويب ، لان رقم

الاجور ٩ر٥٩ ٪ فى حين ان الانتاج زاد ٤٩ ٪ والدخول زادت بنسبة ٧ر٤٦ ٪ ، وفى القطاع السلعى زاد رقم الاجور بنسبة ٧ر٧١ ٪ وهذه صورة توضح ان هناك اتجاه صعودى فى الاجور .. ولو اجرينا نوع من التصويب بالنسبة للاجور التى كانت سائدة فى سنة ١٩٥٩ مع الاجور فى ١٩٦٦/٦٥ نجد ان النسبة فى الانخفاض ، وهذه صورة ليست مطمئنة ، لان زيادة الانتاج والدخول يلاحقها زيادة فى الاجور .. ولكن عند مناقشتنا للاستثمارات فاننا نناقشها بطريقة عكسيه ، وقد يكون اتجاهنا الى زيادة الاستثمارات على اساس ان زيادة الاستثمارات يتولد عنها زيادة فى الانتاج ، ولكن اعتقد اننا فى مرحلة تقتضى ان ندقق فى الاستثمار ، لان الهدف ليس هو الاستثمار فى حد ذاته ، وانما الهدف هو المحافظة على رقم انتاج معين .. وهناك امثلة كثيرة بالخطة ، اذ توجد استثمارات نجد انه يمكن تخفيضها بمجرد النظرة العامة اليها .. والخلاصة انه مع اهتمامنا بالاستهلاك ، يجب ان نهتم بالاستثمار من ناحية هل هذا الاستثمار اساسى ومن ناحية فاعليته ، ثم من ناحية تركيب المشروعات بين بعضها والبعض الآخر بحيث على مدى سنوات الخطة تكون العملية سليمة ومتوازنة بصفة مستمرة .

السيد الرئيس : من الطبيعى انه توجد مشكلة وهى أن مستلزمات الانتاج المطلوبة لم تحسب وكذلك ماهى الاعباء التى تلقى علينا ، وقد وصلت قيمة مستلزمات الانتاج ١٤٠ مليون جنيه ولم تكن لدينا هذه الاموال ، واقترضنا .. وتشغيل المصانع وردية واحدة بدلا من ورديتين ، نتج عنه تخفيض فى الانتاج .. واننى ارى عند وضع خطة الثلاث سنوات أن نتعرض لهذه الامور ، مسترشدين بما تم تنفيذه من الخطة فى السنة الاولى والثانية ، بدلا من ان تكون لدينا خطة على الورق .. واننى مع السيد / عبد الوهاب البشرى من انه لماذا نطالب بوقف استخدام اى تسهيلات موجودة أو جديدة وان نتجه الى تخفيض الاستثمارات أو لانقوم بعمل خطة ، لاننا اذا لم نعمل خطة ، فكيف نقوم بسداد ديوننا ، وقد كان هناك اسلوبا متبعا ، وهو ان كل جهة كانت تحصل على قروض وتستخدمها كما تريد وقد نتج عن ذلك انه لايوجد حصر لهذه القروض وحدث تضخم فى هذه القروض .

السيد / علـــى صـــبرى : انني اريد ان اصحح نقطة بالنسبة لما اثاره الأخ عبد الوهاب البشرى .. ان نسبة الـ ٣٨ ٪ المنسوبة الى ١٥١٣ مليون جنيه غير واقعيـة ، لاننا هنا نحسب الانتاج باسعار سنة ١٩٥٩ في حين اننا نحسب الاستثمار بالاسعـــار الجارية بما فيها ٢٥٪ زيادة .. ولابد أن تحسب العملية بالاسعار الجارية لكى يمكـــن التعرف على الاستثمار الحقيقى منسوبا الى نفس الاصل للتعرف على العائد .

السيد / عبد الوهاب البشرى : لقد توخيت ان تتم العملية بالاسعار الثابتـــة ، وقد يكون هناك خطأ .. وعلى كل فهذا اتجاه بحث وليس تفصيلا .

السيد المشـــــير : لابد أن تكون خطتنا واقعية .

السيـــد الرئيـــس : يجب أن يكون هدفنا مناقشة جميع المشاكل .. اذ قد لوحظ في التشكيل الوزارى السابق ، ان اقتصر الوزراء في مناقشتهم على الموضوعات الـــتى تخصهم ، دون التعرض لباقى الموضوعات .. ونحن نريد أن يعتبر كل منكم نفسه مسئـــــولا عن جميع القطاعات بحيث يناقش جميع الموضوعات التى تثار .. هذا تقليد للمستقبل .

نقطة أخرى .. اريد ايضاحها ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار انه لاتوجد حساسيـة للآراء التى تبدونها ، فمثلا ليس هناك مانع من أن يتعرض احدكم لمشروعات الزراعة ويقـــول ان مشروعات الزراعة يوجد بها خطأ ، وانها لاتحقق الاهداف ، ومن الطبيعى أن مثـل هذه الآراء ستثار في مجلس الأمة ، ومن الممكن ان نتعرض لهذه الامور هنا بالمجلس قبل أن تواجهنا في مجلس الامة .. كتقليد لكل منكم الحق في مناقشة اى موضوع وخاصة بالنسبة للموضوعات الرئيسية .

السيد المشـــير : ان اقامة مصانع تعتمد على مستلزمات انتاج تستـــورد من الخارج لن تمكننا من تصدير منتجات هذه المصانع ، ولابد أن يؤخذ في الاعتبار عند اقامـة

مصانع ، ان مستلزمات الانتاج اللازمة لها ، يمكن تدبيرها بالنقد المحلى .. وهـذه هى نقطة اساسية .

السيد رئيس الوزراء : أود أن اقول انه كلما زاد التصنيع بغرض التنمية كلما احتجنا الى مستلزمات انتاج اكثر ، والمشكلة التى تواجهنا هى ان نمو الاستهلاك لايمكننا من التصدير ، وقد ادى هذا الى الاقتراض من الخارج .. فالاستثمارات التى تمت خلال الخمس سنوات الاولى معظمها تم تدبيره عن طريق الاقتراض الخارجى والداخلى ، وجزء بسيط من هذا المبلغ كان من المدخرات الفعلية .. والاقتراض يستهدف اساسا لزيادة الانتاج ، بحيث يكون هناك هامش كبير يتسع بالتدريج يمكننا من الوصول الى معدل الادخار المطلوب .. ومن الملاحظ ان ٢٠ ٪ من الاستثمارات التى تمت خلال الخطة الخمسية الاولى كانت من الدخل القومى واكثر من نصف هذا المبلغ تم الحصول عليه عن طريق الاقتراض كما هو واضح الآن من صورة الالتزامات الخارجية .. وعلى هذا الاساس فان اقتصادنا بصفة مستمره لن يصل الى مرحلة النضج طالما ان استثمارنا ليس عن طريق مدخرات فعليه ولكن عن طريق الاقتراض .. هذا واريد ان اضيف ان سياسة الاقتراض بالنسبة للصناعة قد ادت الى وجود نوع من عدم التوازن ، لاننا نقوم بوضع خطة فى بداية كل مرحلة ، يتم عرضها على الموجودين ، وهم الذين يختارون المشروعات ، وقد نتج عن هذا عدم وجود توازن بين مجموعة المصانع التى يتم انشائها ، فمثلا نقوم بانشاء مجموعة من مصانع السكر وفى نفس الوقت لايؤخذ فى الاعتبار زيادة مساحة الاراضى المنزرعة بالقصب ، وكان من الممكن توزيع هذه المصانع بحيث يتحقق زيادة الانتاج بعد سنة او سنتين ، وكذلك فان مواردنا من الخبرات تستنفذ فى النهاية ، وهذه السياسة تؤدى الى وجود اسراف فى الانشاءات ووجود طاقات معطلة .. ولو قمنا باستعراض قوائم الطاقات المعطلة ، لوجدنا صورة غريبة حقا ، وهى ان كثيرا من المصانع تعمل وردية واحدة مدتها سبع ساعات وليس من المعقول فى بلد نامية تعمل المصانع بها سبع ساعات وهناك صورة اخرى ، وهى ان عدد ايام العمل فى بعض هذه

المصانع فى حدود ٣٠٠ يوم او أقل ، وعدد قليل من هذه المصانع عدد أيام العمل فيها ٣٦٥ يوم مثل مصانع الاسمنت وبعض مصانع الغزل والنسيج .. ومن المفروض أن تعمل المصانع طوال ايام السنه على أن يحصل العامل على راحته الاسبوعية خلال الاسبوع وفى اليوم المخصص له دون توقف العمل بالمصنع .. لماذا تغلق ابواب المصنع يوم الجمعة ويتعطل العمل به ؟ .. انه ليس من المعقول ان يغلق المصنع يوم بالكامل وان يعمل وردية واحدة .. هذه كلها عوامل تدعونا الى التفكير فى استغلال هذه الطاقات المعطلة وهى طاقات غير محدودة .. ومن الدراسات القليلة التى قام بها السيد / محمود يونس اتضح وجود طاقات ضخمة جدا غير مستغلة ، واننى ارى انه لابد ألا تقل عدد أيام العمل بالمصنع عن ٣٦٠ يوم ان لم تكن ٣٦٥ يوم .. فالمصانع التى يتم تشغيلها سبع ساعات لابد وأن تعمل لمدة ٢٤ ساعه .. اننى قد اتفقت مع السيد الامين العام للاتحاد الاشتراكى لكى يشترك معنا الاتحاد الاشتراكى فى هذا الموضوع ووضع قائمة بالمصانع التى يجب أن تضاعف الانتاج بها ودفع العمل بها بكل وسيلة .

السيد الرئيس : لقد تقدم السيد رئيس الوزراء بمذكرة يفهم منها ان الانتاج سيرتفع فى قطاع الزراعة بـ ٥٠ مليون جنيه خلال الفترة المتبقية من السنة المالية .

السيد رئيس الوزراء : لن تتحقق هذه الزيادة هذا العام ، ولكن ستظهر نتيجتها فى العام القادم .

السيد الرئيس : أى ستظهر فى شهر يونيو .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : ان الجهود التى تبذل ستظهر فى السنة المالية الجديدة .

السيد الرئيـــــس : هل وصلتم الى هذه النتيجة بناء على دراسات تفصيلية ؟ .. كيف سيتم تحقيق مبلغ الـ ٥٠ مليون جنيه من الزراعة ؟ .

السيد رئيس الوزراء : لقد تم استصلاح نصف مليون فدان . ومن المفروض استزراعها وان يثمروا .

السيد / عبد المحسن أبو النور : سوف تتدرج زيادة الانتاج فى الزراعة من ١٣ مليون جنيه هذا العام الى ان تصل الى ٦٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٧١ .

السيد رئيس الوزراء : من المفروض ان تسير الزراعة بطريقة اسرع من ذلك ولابد من وضع قواعد واسس جديدة لعملية الاستزراع .

السيد المشير عبد الحكيم عامر : ما المساحة التى يتم استزراعها ؟ .

السيد / عبد المحسن أبو النور : نقوم باستزراع ٣٥٠ الف فدان .

السيد الرئيـــــس : يحذف مبلغ الـ ٥٠ مليون جنيه .

السيد رئيس الوزراء : على كل ارجو مناقشة السياسة الزراعية فى الجلسة القادمة .

السيد الرئيـــــس : استكمالا للموضوع الذى تكلم فيه السيد / حسن عباس زكى بشأن اهداف التصدير .. لابد ان تحدد أهداف التصدير . ومن المسئول عن تحقيق

هذه الاهداف ، واذا كان من المستهدف تصدير ماقيمته ٢٧٥ مليون جنيه فلابد من تحقيق هذا الرقم ، والا فان جميع التقديرات المترتبة عليه ستكون خاطئه .

وبالنسبة للاستيراد مطلوب له ٣٥٩ مليون جنيه فهل هذا رقم نهائى .

السيد رئيس الوزراء : لقد تم ضغط مستلزمات الانتاج ، ومع ذلك فهناك بعض البنود يمكن ان يعاد النظر فيها .

السيد المشير عبد الحكيم عامر : اعتقد ان هناك اشياء ليس لها ضرورة ، او سيتم استيرادها بما يزيد عن الاحتياجات الفعلية اللازمة .

السيد / محمود يونس : من الملاحظ انه يتم استيراد سلع يمكن تصنيعها محليا ، فالمشاهد مثلا ان جميع الجهات عند استيرادها اى مصنع تحرص على استيراده كاملا فى حين انه يمكن استبعاد بعض الاجزاء وتصنيعها محليا .

السيد الرئيس : ماقيمة العجز فى النهاية ؟ .

السيد / حسن عباس زكى : حوالى ٤٠ مليون جنيه ، على اساس اننا سنقوم باستخدام تسهيلات .. هذا وقد خطونا خطوة لا باس بها من ناحية تسديد الالتزامات ادت الى وجود شىء من الثقة واصبح كل اعتماد يرسل للبنك المركزى يفتح فورا بشرط أن يمر على مراقبة النقد ، الا اذا كان الاعتماد خاص بالمرتبات .. كذلك فالحصيلة التى ترد الينا نقوم باستخدامها فى سداد التسهيلات الائتمانية .. اننا نسير على هذا الوضع ، وبهذه الطريقه يمكن استخدام اكبر قدر ممكن من التسهيلات وبذلك سيكون العجز ٤٠ مليون جنيه .

السيد الرئيـــــس : هل من الممكن خفض قيمة التسهيلات الائتمانية ؟ .

السيد / حسن عباس زكى : سبق ان وضع هدف للتسهيلات الائتمانية المتاحة بمبلغ ١٠٨ مليون جنيه ، يستخدم منه ١٠٢ مليون ، وقد خفض هذا الهدف الى ٩٥ مليون جنيه ، على أن يستخدم ٨٠ مليون جنيه .

السيد الرئيـــــس : هل يمكن ان نلتزم بذلك ؟ .

السيد / حسن عباس زكى : لقد وضعنا هدفا اننا نخفض التسهيلات من ١٠ الى ١٥ مليون جنيه اى تخفض الـ ٩٥ مليون الى ٨٠ مليون جنيه .. على اننا سنقوم باستيراد جميع احتياجاتنا ، ولكننا نأمل ان يتم الاستيراد بسعر أقل ، مع تخفيض رقم الفوائد بالنسبة للمدفوعات الغير منظورة ، وبهذا يمكن ان يكون لدينا وفر نواجه به التسهيلات الائتمانية .

السيد الرئيـــــس : من الطبيعى انه سيكون هناك فرق فى السعر .

السيد / حسن عباس زكى : لقد حسب على اساس ٢٥ ٪ بين الشرق والغرب .

السيد الرئيـــــس : ننتقل الى مناقشة موضوع السلع الهندسية .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : ان مشكلة السلع الهندسية بدأت تظهر بعـــد وجود مخزون كبير في المخازن من هذه السلع ، على اثر رفع اسعار هذه السلع .. وقد تـــم تشكيل لجنة من وزارات الخزانة والصناعة والتخطيط لدراسة الوضع الاقتصادى لهذه السلـــع ،

وقد اتضح انه توجد عدة تعارضات .. الأول ، انه لكى يتم تصريف منتجات المصنع مع ضعف امكانيات التصدير ، يجب أن نتوسع فى الاستهلاك الداخلى ، وهذا التوسع ضد السياسة التى نتبعها بالنسبة للاستهلاك وهو انه لابد أن يسير بمعدل محدد .

السيد الرئيس : اذا لم يشتر الشخص ثلاجه ، فماذا يفعل بالمبلغ الموجود معه ؟ .. هل يقوم بايداعه فى البنك ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : ان الشخص الذى يرغب فى الشراء بالتقسيط لايكون معه مبالغ جاهزة .

السيد الرئيس : اذن قيمة القسط المفروض أن يدفعها .. هل يقوم الشخص بصرفها أم يدخرها ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : انه يقوم بصرفها .

السيد الرئيس : اذن سيوجه المبلغ للاستهلاك ، وبهذا سيزيد الاستهلاك .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : عندما ننظر الى مكونات السلع من النقد الاجنبى نجد انه كبير .. فهل من الافضل ان نزيد الانفاق على السلع أم لا .. هذا بالاضافة الى انه يجب ان نضع سياسة لضغط الدخول ، ومن انواع التعارضات ، ظهر — بعد الاجراءات الاخيرة الخاصة برفع الاسعار بقصد زيادة حجم الصادرات ، اننا لم نتمكن من ذلك .. وبدأنا ندرس الوضع السلعى لهذه السلع ، ولكن هذه الدراسة لم تشمل السيارات والغسالات ومواقد البوتاجاز .. فالدراسة لم تشمل السيارات لان المصنع دون المستوى الذى يمكنه من حساب

عناصر التكلفة بطريقة سليمة ، وان اسعار المنتجات بالخارج تغيرت ، بحيث لايمكن الاعتماد على تكلفة العام السابق .. اما بالنسبة للغسالات فقد اوقف انتاجها فى القطاع العام وهى تنتج فى القطاع العام .. وبالنسبة لاجهزة اليوتاجاز فتكلفتها تدخل ضمن اقتصاديات المصانع الحربية .. ولذلك رؤى دراسة الموقف بالنسبة لسلع معينة وهى اجهزة التلفزيون والثلاجات والدرجات والاطارات واجهزة التكييف .. ولكى يمكن تحديد اقتصاديات المشروع لابد أن نتعرف على حجم الطلب على السلعة ، وهذا الحجم يتكون من شقين .. الاول ، الاستهلاك الداخلى .. والثانى ، التصدير .

وبالنسبة لحجم الاستهلاك الداخلى كان لابد لنا من تقدير كمية معينة لطرحها فى السوق ، وكان يوجد لدينا حدان .. حد أعلى ، وهو التقدير الذى كان مقدرا فى خطة ١٩٦٦/١٩٦٧ .. وحد ادنى وهو حجم الاستهلاك الذى تحقق بعد رفع الاسعار ، وذلك لكى نتخذ وضعا وسطا بين الوضع الذى كان مقدرا فى الخطة وبين المستوى الذى تحقق بعد رفع الاسعار .. واتضح انه اذا اردنا تحقيق ذلك فلابد من العودة الى فكرة التقسيط على اساس ان يدفع من الثمن دفعة مقدمة قدرت مابين ٣٠ و ٢٥ ٪ وان يكون التقسيط لمدة سنة .. اما من حيث حجم التصدير فقد قمنا بدراسة الموقف بالنسبة لبعض أنواع من السلع .. فالثلاجات مثلا يوجد عليها طلب بالنسبة لحجم معين ، ولذلك رؤى وضع هدف امام الصناعة بالنسبة لهذا الحجم لكى تحاول المحافظة عليه .. أما بالنسبة لسلع اخرى فقد فرض حجم معين للتصدير على ضوء السنوات الماضية ، ولو انه يحتاج الى مجهود كبير ، ولكن يمكن تحقيقه .

السيد الرئيس : ما التزامات التصدير بالنسبة للثلاجات ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : لقد قدر الاستهلاك المحلى بالنسبة للثلاجات ٢٥ ألف ثلاجه واهداف التصدير ٣٣ ألف ثلاجه .. وبالنسبة لاجهزة التلفزيون فقد قدر

للاستهلاك المحلى ٢٠ ألف جهاز واهداف التصدير ١٠ آلاف جهاز ٠٠ وبالنسبة للدراجات فقد قدر للاستهلاك المحلى ٢٠ ألف دراجه واهداف التصدير ١٠ آلاف دراجه ٠٠ أما بالنسبة للاطارات فقد قدر للاستهلاك المحلى ٣٢٠ ألف اطار وأهداف التصدير ٥٠ الف اطار ٠٠ اما البطاريات الجافة فانتاجها خصص للاستهلاك المحلى ٠٠ وبالنسبة لاجهزة التبريد فقد خصص للاستهلاك المحلى الف جهاز واهداف التصدير ٢٠٠ جهاز ٠٠ وعلى ضوء تحديد حجم الاستهلاك المحلى والصادرات تحسب التكاليف ومعرفة سعر التصدير اذ لايمكن التصدير دون تحديد السعر ٠٠ وكانت امامنا مصانع كثيرة ، ولايمكن ان تدرس تكلفة كل مصنع ، ولذلك رؤى اختيار مصنع من كل صناعة على اساس انه توجد به اكبر طاقة انتاجية من هذه الصناعة ، فمثلا بالنسبة لصناعة الثلاجات فكل طاقتنا من الانتاج على اساس وردية واحده ٨٠ الف ثلاجه ، واحدى المصانع التى تعمل فى هذه الصناعة طاقتها الانتاجية ٦٠ الف ثلاجه فى الوردية الواحدة ٠٠ أى ان اكبر طاقة انتاجية موجوده لدينا بهذا المصنع وعلى هذا الاساس فقد تم اختيار المصانع التى رؤى دراسة حساب التكاليف بها لتحديد السعر الذى يمكن التصدير به ، والوصول الى تكلفة الكمية التى ستخصص للاستهلاك المحلى ، اذ من المحتمل — لكى نحقق اهداف التصدير — ان نحمل الاستهلاك المحلى بجزء من اعباء التصدير ٠

وبالنسبة لتكلفة الوحدة المخصصة للاستهلاك المحلى فقد تم تحميلها بالتكاليف الثابتة بالكامل ، والتى لاتتغير حسب حجم الانتاج وهى ادارة المشروع وبعض المصروفات الأخرى ، وبالاضافة الى التكلفه المتغيرة سواء كانت لاجزاء مستوردة من الخارج أو لبعض سلع مشترا ، من الداخل ، وان كانت مستورده مثل الخشب ٠٠ حيث ان هذه السلع يدخلها عنصر النقد الاجنبى ٠

اما بالنسبة للتكلفة المخصصة للتصدير فقد حسبت على اساس حساب كل التكلفة المتغيرة ، وهى عبارة عن تكلفة الاجزاء المستوردة من الخارج ٠٠ هذا وهناك بعض المؤسسات رأت بالنسبة للسلع المصدرة تحميلها بجزء من التكاليف الثابتة ، والبعض الآخر من المؤسسات لم يحمل ، وعلى ضوء هذا الوضع تم وضع جدول للتكلفة ٠

(وقد استعرض سيادته تقريرا عن أسعار التكلفة واسعار التصدير بالنسبة للسلع الهندسية ومكوناتها من النقد الاجنبى والمحلى على اساس تشغيل المصانع وردية واحدة وكذلك تشغيلها بكامل الطاقة) ..

واستطرد سيادته قائلا .. اذن يتضح لنا انه لو تم تشغيل المصانع باقل من طاقتها الانتاجية — وردية واحده — فلابد وان يتم تصدير الوحدة بخسارة .. ولو رؤى تشغيل المصنع بكامل طاقته الانتاجية اى جميع الورديات فلابد وان نزيد من الاستهلاك المحلى بقوه لكى يمكن تغطية التكلفة وامكان التصدير .. وفى جميع هذه الحالات لم تحسب اية ارباح على التكاليف ، ولكن روعى ان سعر الاستهلاك المحلى يغطى الربح والتكلفة .

وتوجد عدة حلول مقترحه .. اما ان نقبل تشغيل مشروع مماثل لكل صناعة ، على ان توجه الطاقة الانتاجية لباقى المشروعات لانتاج سلع اخرى ، بحيث يمكن التخفيف من الضغط الواقع على النقد الاجنبى اللازم لهذه المصانع والتى لايمكن تصدير انتاجها لكى يمكن تعويض حصيلة النقد الاجنبى التى تصرف عليها .. اما اذا رؤى الاستمرار فى تشغيل هذه المصانع فى نفس الصناعة ، فاننا سنواجه بمشكلة النقد الاجنبى .

السيد الرئيس : عندما نتكلم عن التصدير .. فلمن سنصدر ؟ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : بالنسبة للثلاجات فيوجد لها سوق فى الدول الشرقية .

السيد الرئيس : اذن معنى ذلك اننا نستورد بعملات حره ثم نبيع بنفس العملات الحره للدول الشرقية .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : اننا نبيع لدول الاتفاقيات .

السيد / حسن عباس زكـــى : ان تصدير الثلاجات للدول الشرقية يحل محـل القطـن ، ولا يوجد ضرر من ذلك .

السيد الرئيـــــس : لقد كان تصدير القطن باسواق الدول الغربيـــــة فى العام الماضى محدود .. اذن لا يمكن الاخذ بهذه النظرية .. وانى اقول انه مفـروض بالنسبة للسلع الهندسية ان تغطى السوق المحلى اساسا ، لانه ليس من المفروض أن ننافس شركة " وستنجهاوس " .

واذا ما كانت مستلزمات الانتاج تكاليفها قليلة بالنسبة للسلع المصدرة للدول الشرقيـــة فستكون العملية مربحه بالنسبة لنا ، ولكن مستلزمات الانتاج تمثل ٨٥ ٪ .

السيد الدكتور محمد لبيب شقير : اذا ما رؤى تشغيل جميع المصانع .. فهناك نقطة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار لها اهميتها ، اذ من الملاحظ ان الدول الشرقية تســـير فى نفس الخط الذى نسير فيه ، كما ان بعض الدول العربية بدأت فى اقامة مصانع تجميـــع .. فالعراق مثلا كنا نقوم بتصدير منتجاتنا اليها ، ولكنها بدأت فى اقامة مصانع ، ولذلك فانـــنى اقول ان دخولنا فى اسواق مثل هذه الدول سيكون لفترة معينة .

السيد الرئيـــــس : ان اقامة هذه الصناعات ، يجب ان يقوم علـى اساس الاستهلاك المحلى ، وهذا يستتبع الاقلال من مستلزمات الانتاج بقدر الامكـــان ، اى انه يمكن تصنيع الاجزاء التى يتم استيرادها من الخارج ، والا فانه سيقع علينا عـــب بالنسبة لهذه الصناعة .

السيد / احمد توفيق البكرى : توجد ظروف خاصة تحيط بالسلع التى ذكرها الدكتور لبيب شقير ، فبالنسبة لبعض السلع توجد مصانع تقوم بانتاج كميات اكثر بكثير مـــن

حجم الاستهلاك والقدرة على التصدير .. ولو تم تشغيل هذه المصانع بطاقة انتاجية كاملة وباكثر من وردية ، لنتج عن ذلك فائض شديد ، ولكانت احتياجاتنا لمستلزمات الانتاج كبيرة جدا .. كما توجد ظروف اخرى احاطت بنا ، وهي ان الاسعار التي تشترى بها مستلزمات الانتاج مرتفعة جدا ، فمعظم مستلزمات الانتاج تشترى بالنقد الاجنبي ، وقد بذلك جهود لتدبير هذه المستلزمات من دول الاتفاقيات ، وقد نجحنا الى حد ما في ذلك ، ولكننا نتحمل في سبيل ذلك زيادة في اسعار الشراء تقدر نسبتها بـ ٣٠ ٪ أو اكثر .. لان الشراء يتم بتسهيلات .. ولو نظرنا الى سعر التصدير ، نجد انه لايمكن أن ندفع اية سلعة في السوق الخارجي الا اذا كان السعر منافسا ، اذا ماتمت عملية البيع في ظروف طبيعية ، وعلى اساس أن تكون الصناعة من الجودة ، بحيث تقف على قدم المساواة مع السلع الاجنبية ، ويمكن ان نقول في هذه الناحية ان هذا الوضع ليس في صالح الصناعة حتى الآن .. ورغما عن كل هذا فقد بذلت محاولات للتصدير .. ولو قارنا فرق الاسعار بين تكلفة الانتاج بما فيها مستلزمات الانتاج المشتراه باسعار مرتفعة نجد انه يمكن تصدير بعض السلع في الظروف الحالية مثل الاطارات والثلاجه ٦ قدم .. وكون ان بعض الدول الشرقية او بعض البلاد العربية مثل العراق بدأت تدخل في عمليات التصنيع ، فانني اعتبر ان السوق الخارجية سوقا يمكن البيع فيها اذا ما امكن فتحها لمدة سنتين أو ثلاث سنوات متتالية والسوق الخارجية في حاجة الى خبرة وقوة في التنفيذ بحيث اذا ما اغلق سوق يمكن فتح ابواب سوق آخر .. ورغم ذلك فقد بذلت محاولات عن طريق اسواق شمال افريقيا وشرق

افريقيا والهند وتشيكوسلوفاكيا ، وامكن الحصول على احتمالات للتصدير لهذه الاسواق ، تبلورت منها بعض العمليات وبلغت هذه الاحتمالات امكان تصدير ٥ آلاف جهاز تلفزيون ، وهذه عملية لا بأس بها ، فاى سوق يفتح نقوم بعمل مركز خدمة به ، وهذا ماحدث فعلا بالنسبة لسوق العراق اذ انشىء به مركز خدمة ..

وانني اقول انه يوجد ضغط على التصدير وقد تبلورت العملية عن نتائج طيبة .. واذا مانظرنا الى السوق المحلى نجد انه لاتوجد مبيعات نظرا لعدم البيع بالتقسيط ، ولو اعيد نظام التقسيط على ان يتم سداد ثمن السلعة فى مدة سنتين ودفع مقدم للثمن قليل ، فان ذلك سيؤدى الى اندفاع الاستهلاك وزيادته .. ولو رؤى دفع ٣٠ ٪ كمقدم للثمن ويقسط الباقى على سنة ، فان ذلك يفتح البيع بحوالى ٥٠ ٪ زيادة مما عليه .. وهذا يؤدى الى وجود حركة بالسوق ، وليس اندفاعا للاستهلاك .. اذ لوحظ فيما مضى ان الجمعيات التعاونية الخاصة بالهيئات والشركات تبيع السلع بنظام التقسيط لعدد كبير دون دفع مقدم للثمن وبالسعر النقدى .. لذلك فانني ارى انه اذا مارؤى العودة الى نظام التقسيط الا تلجأ هذه الجمعيات التعاونية لهذا الاسلوب .. وان يقوم النظام على اساس دفع ٣٠ ٪ كمقدم للثمن مع تقسيط باقى الثمن على سنة .. لان عدم دفع مقدم للثمن يؤدى الى حدوث اندفاع شديد على الاستهلاك ،

السيد / عبد المحسن أبو النور : لو تم فتح باب الاستهلاك الداخلى بالنسبة للسلع الهندسية ، فمعنى ذلك اننا نحمل النقد الاجنبى عبء اكثر من العبء الموجود حاليا فى سبيل الاستهلاك الداخلى ، وكأننا ندفع للاستهلاك الداخلى نقدا أجنبيا لكى يستهلك مثل هذه السلعة ، وفى نفس الوقت لاتعود علينا فائدة

من ذلك ، بل بالعكس يحدث ضغط على النقد الاجنبى ..

واعتقد ان الحل الوحيد ان يسير التصدير مع زيادة الاستهلاك جنبا الى جنب ، وبالنسبة لسعر التصدير فيمكن ان نسير على اساس البيع بقيمة النقد الاجنبى المدفوع فى السلعة فقط ، اما النقد المحلى الذى دفع فيها يحلى على ثمن السلعة المحلية .. وبهذا لا تكون لدينا خسارة اما بالنسبة للاسواق التى مفروض ان نبيع فيها ، ففى رأيى انه لو عملت محاولات فى الدول العربية والافريقية على اساس البيع بالنقد الاجنبى فيمكن على الاقل ان نصل الى عدد معقول ، وهذا العدد هو الذى يسمح لنا بالتوسع فى الاستهلاك الداخلى .

السيد الرئيس — بالنسبة للتصدير فلن نتمكن من تصدير منتجاتنا الى بلاد لديها عملات حره .. فمثلا غانا لديها عملات حره اما بالنسبة لغينيا فقد لاحظت وجود ثلاجات ايديال وسط الغابة ، وهى قامت باستيراد ثلاجات ايديال لانه لا توجد لديها عملات حره ، وهم يحصلون على الثلاجات مقابل اعطائهم سودانى او جوز هند .. ويمكن حصر الدول التى وضعها بهذه الصورة ... وبالنسبة للدول العربية فيمكن ان نبيع للعراق وسوريا .. اما بالنسبة لاسواق السعودية والكويت ولبنان وليبيا وتونس ، فلا يمكن البيع فى اسواقها .. اما بالنسبة لسوق الجزائر فيمكن ان نبيع لها اذا ما بذل جهد رغم انها مازالت مرتبطة بفرنسا .....

اما بالنسبة للتلفزيون فنجد ان كل من سوريا والمغرب توجد لديهـــا مصا نع ، والعراق بصدد اقامة مصنع ·· اما السودان فسوقه مفتـــــوح لجميع شركات العالم ··· والسعودية ليس من المعقول ان تشترى منا ··

وباستعراض اسواق افريقيا لا نجد سوى اسواق غينيا ومالى ، لانه لا توجد لديهما عملات حره ، اما باقى دول المجموعة الفرنسية فلن تشترى منـــــا كما ان باقى الدول المرتبطة بالاسترلينى سوف لا تشترى منا ، لانهـــــا تتعامل بالعملات الحره مثل تنزانيا وسيراليون ، اما بالنسبة لسوق نيجيريـــا فيمكن تصدير حصة له لو بذلنا فيه مجهود ··

اذن فالدول التى يمكن التصدير لها هى الدول التى لا يوجـــــد لديها عملات حـــره ·

السيد / عبد المحسن ابو النور ـ بالنسبة للسودان فاننا نقـــوم باستيراد زيوت بعملات حره ، ويمكن ان نشـترط تصدير سلع هندســـية اليه مقابل وارداتنا منـه ·

السـيد المشـير ـ اعتقد انه لا يمكن الاعتماد على التصدير الا بالنسبة للسلع التى لها سوق بالخارج فمثلا بالنسبة للثلاجات يمكن ان نوجه انتاجنـا من الثلاجة ٦ قدم للتصدير ، والباقى يوجه للسوق المحلى بتسهيلات ·

السيد / عبد الوهاب البشـرى ـ فى الحقيقة ان السلع الهندســـية

لها تركيب معين ، وعندما خطط للسلع الهندسية ، فقد كانت اساسا للسوق المحلى ، لانه اخذ فى الاعتبار ان اسعار التكلفة ستكون مرتفعة وحجم السوق من طبيعته يولد سعرا مرتفعا عن اسعار التكلفة فى البلاد الاخرى ، والعملية فعلا كانت موجودة بهذه الصورة .. ولا شك انه توجد الآن طاقة انتاجية كبيرة ، ولكن هذه الطاقة بالنسبة لاقسام التجميع ، ولو استغلت هذه الطاقة الانتاجية بالكامل فسيكون هناك عبئا كبيرا على النقد الاجنبى . وعندما ننادى بالتصدير ، فلا شك ان هذه العملية اساسية وضرورية ، ولكنها محدودة بعوامل كثيرة منها فتح اسواق للتصدير ، والسعر الذى سيتم التصدير بموجبه ، وهذا العامل لا يوجد عليه كنترول .. ولكى نصدر يجب ان يتم تدعيم التصدير بالانتاج المحلى لان التكاليف التى تحسب ما هى الا عبارة عن اسعار التكلفة للنقد الاجنبى الذى استخدم فى مستلزمات الانتاج ولا تشمل مستلزمات التكاليف الغير مباشرة .

السيد / الدكتور لبيب شقير — لقد حسبت التكاليف الغير مباشرة ،

السيد / عبد الوهاب البشرى — لا يمكن ان نقبل سعر التصدير الملائم الا اذا تم تحديد جانب كبير من المصروفات الثابتة ، ولا بد ان يكون هناك حجم معين من الاستهلاك المحلى ليباع فى السوق

المحلى .. اذن ما هو حجم الاستهلاك الذى يعطى اقل عبء من النقد الاجنبى ويدعم التصدير ولا يخلق " رش " على الاستهلاك ؟

انى اعتقد ان البيانات التى تليت بتقرير السيد وزير التخطيط بيانات سليمه ، ولكن هناك بيانات اخرى تساعد على تفتيح المجال وهى بيانات لجنة السلع الاستهلاكية التى قامت ببحث موقف السلع الاستهلاكية فى العام الماضى ، وبيانات هذه اللجنة بيانات معقولة ، وتمكننا من الوصول الى معدلات تقديرية يمكن ان نسير فيها فى حدود ما يمكن توفيره من نقد اجنبى .. اما فيما يختص بعملية التقسيط فاعتقد انه يمكن ان يفيد فيما لو امكن جذب المواطنين لدفع مقدم ثمن كبير وليكن بنسبة ٣٠٪ ويقسط الباقى على اقساط شهرية ، لان هذه الاقساط اذا لم تدفع فستوجه الى سلع استهلاكية اخرى فى السوق ..

السيد الرئيس — لماذا رؤى تحديد مقدم الثمن بـ ٣٠٪ بدلا من ٢٥٪ ؟

السيد / الدكتور لبيب شقير — ذلك بهدف الحد من الطلب على هذه السلع ... والاقتراح المقدم هو ان يكون مقدم الثمن ما بين ٣٠٪ و ٢٥٪ .

السيد رئيس الوزراء — لقد زادت اسعار السلع الهندسية مرتان ، الاولى ٢٥٪ من واقع الثمن يضاف للسعر ثم ٢٥٪ كرسم انتاج ، وبالتالى اصبحت اسعار هذه السلع مرتفعة .. وفى تقديرى انه لن يكون هناك اقبالا بشكل

كبير على هذه السلع .

السيد / انور سلامه :- يجب ان نفرق بين سياسة قصيرة الامد وسياسة طويلة الامد بالنسبة للسلع الهندسية .. وفى الحقيقة انه يصرف على السلع الهندسية مبالغ كبيرة من العملات الصعبة ، فالوحدة التى يتم تصديرها بمبلغ ٥٢ جنيه مثلا منها ٣٦ جنيه عملات صعبه ثم تصدر لبلاد الكتله الشرقية ، فى الوقت الذى يساوى فيه هذا المبلغ ٧٢ جنيه ... واننا لنجد ان كثيرا من الدول قامت بمراجعة نفسها بالنسبة للخط الصناعى الطويل الذى انشأته لظروف معينة ، ونحن كنا فى ظروف معينه ، واضطررنا ان نستهدف تصنيع هذه السلع بأية طريقة ، واليوم توجد دراسات تؤكد انه يمكن ان نتقدم فى بعض الصناعات دوليا ونصل فيها الى مستوى دولى لا بأس به ، مثل صناعة الاسمدة والاسمنت ، واى مبلغ يستثمر فى مثل هذه الصناعات يعود بعائد كبير جدا من العملات الصعبة نتيجة التصدير او يوفر لنا احتياجاتنا من الاستهلاك المحلى . وانى ارى ان نقوم بدراسة جميع المشروعات التى تقوم بتنفيذها اليوم ومراجعة اقتصادياتها بالنسبة لما ينفق عليها من عملات اجنبية نحن فى حاجة اليها .. اننى لا اقصد من ذلك اطلاقا ان ننكمش صناعيا او انتاجيا .. ولكنى ارى انه من الضرورى اعادة النظر فى المشروعات لرسم سياسة للمصانع التى سيستمر فيها الانتاج ، وتحديد

المصانع التى ستحول لانتاج سلع اخرى ٠

السيد الرئيس :- بالنسبة لصناعة الالكترونات فان مصنع بنها سيتم تنفيذه فى العام القادم ويبدأ فى الانتاج ، وسيؤدى ذلك الى تخفيف عبء مستلزمات الانتاج بالنسبة للتلفزيون ٠٠٠ كما اننا لن نستورد الصاج مستقبلا بالنسبة لصناعة الثلاجات ٠

وقد كان الهدف من رفع الاسعار اساسا هو الحد من الاستهلاك ، وفى تقديرى انه سيجىء الوقت الذى نضطر فيه لخفض الاسعار لكى نزيد من الاستهلاك طالما ان مستلزمات الانتاج بالنسبة للصناعة ستكون قليلة ٠٠٠ فمثلا هناك اتجاه لتصنيع موتور الثلاجة ، ولكن هناك رأى يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ، وهو ، هل يمكن تصنيع الموتور بسعر اقل من سعر الاستيراد ؟ ٠٠٠ يجب ان تحسب العملية بهذه الصورة ٠

السيد / نور الدين قره :- فيما يختص بالسلع المطلوب تصديرها فاننى ارى اعادة النظر بالنسبة للاطارات ، فالمصانع ستعمل بكامل طاقتها ويقدر الاستهلاك بـ ١٩٠ الف اطار ٠٠٠٠ ونجد ان عملية الاستيراد والتصدير بالنسبة للاطارات عملية غير اقتصادية ، الا اذا تم التصدير بعملات اجنبية وتم الاستيراد من بلاد الاتفاقيات ٠٠ اما بالنسبة لموضوع التقسيط فقد اتضح من نتيجة الدراسة مع الشركات ان رقم المبيعات قد انخفض انخفاضا كبيرا بعد ان تم رفع الاسعار

بنسبة ٥٠٪ والغاء نظام التقسيط ، وعندما نرى العودة الى نظام التقسيط على ان يكون مقدم الثمن بواقع ٣٠٪ فلن يكون هناك اقبال على الشراء ، كما انه من المستهدف دفع باقى الثمن على ١٢ شهر فمعنى ذلك ان قيمة القسط يساوى ٨٪ من القيمة ... ويجب ان يكون هناك نوع من التيسير ، والا فلن يتم تصريف السلع .

السيد رئيس الوزراء — بالنسبة لاهداف التصدير فهى عملية افتراضية على اساس الوصول الى سعر اقل ، اى اسعار افتراضية للحديه ، اذ اننا نفترض توزيع جزء محلى وآخر للخارج وهذه عملية افتراضية لكى نصل الى التكلفة الحديه ولا يجوز النزول عن هذا المستوى ، كما لا يجب ان نبيع سلعة بسعر مستلزمات الانتاج ، ولو نظرنا الى الكشوفات نجد مثلا ان الثلاجة ٦ قدم تحمل التكلفة الحديه للتصدير ٣٥ جنيه ومتوسط تكلفة الانتاج ٧٥ جنيه ونحمل المستهلك المحلى بمبلغ ٢٠ جنيه من ثمن التصدير .

ولذلك فانني ارى انه لا يمكن اطلاقا البيع باقل من التكلفة الحديه . وبالنسبة للبيع بالتقسيط ، فانني اقترح ان يكون النظام على اساس دفع ٢٥٪ او ٢٠٪ كمقدم ثمن والباقى يسدد على اقساط لمدة ١٢ شهرا .

السيد / عبد المحسن ابو النور — بالنسبة للمخزون الموجود حاليا من السلع الهندسية ، فلا شك انه من الافضل تصريفه محليا ، بدلا من وجوده

بالمخازن ٠٠ ولكن المناقشة كانت تدور على اساس السياسة الانتاجية وتشغيل المصانع وردية واحدة بكامل الطاقة ، واذا ما روعى تشغيل المصانع وردية بكامل الطاقة فسيتم انتاج الارقام المقترحه وسيوجه جزء منها للسوق المحلى ٠

السيد الرئيس ـ ان الدكتور لبيب شقير حدد ارقاما تقديريه ٠

السيد الدكتور لبيب شقير ـ هذه الارقام بين حدين ٠٠٠ حدأعلى وهو تقدير اللجنة الوزارية للاستهلاك ، وحد ادنى ناتج عن رفع الاسعار على ان يتم تشغيل المصانع وردية واحدة ، وليس بكامل الطاقة القومية ٠٠

السيد / عبد المحسن ابو النور ـ ان الدراجه التى تباع بعشرة جنيهات بها مستلزمات انتاج بما قيمته ٦ جنيهات نقد اجنبى ، وكون انه سيتم انتاج ٢٠ الف دراجه فان هذا سيؤدى الى وجود عبء على النقد الاجنبى بما يوازى ١٢٠ الف جنيه فى الوقت الذى يوجد فيه ضغط على النقد الاجنبى ٠٠ واننى ارى انه لا بد ان نسد السوق المحلى ولو جزئيا وفى الحدود التى لا تشكل ضغطا على النقد الاجنبى ٠

السيد الرئيس ـ على كل يمكن الموافقة على مبدأ نظام التقسيط على ان تكون الدفعة المقدمة بواقع ٢٠٪ والباقى على ١٢ شهرا واذا ما

اتضح ان الاستهلاك قد زاد ، فنمنع البيع بالتقسيط ، واذا اتضح انه لا يوجد اقبال نزيد من التيسير ... واذا ما زاد الانتاج ، فيمكن ان نوقفه لان هذا يتوقف على قدرتنا فى التمويل .

السيد رئيس الوزراء ـ ان اقتراح نظام التقسيط لا يشمل الثلاجات واجهزة التكييف .

السيد الرئيس ـ انني ارى ان يشمل نظام التقسيط الثلاجات .

السيد / عبد المحسن ابو النور ـ انني ارى ان يقتصر نظام البيع بالتقسيط على احجام الثلاجات التى لا يمكن تصديرها .

السيد / الدكتور لبيب شقير ـ لا يوجد طلب محلى على الثلاجة ٦ قدم فى حين انها مطلوبة فى الخارج .. فالطلب المحلى يتركز اساسا على الثلاجات ٨ و ١٠ قدم .

السيد المشير ـ اذن يوجه انتاجنا من الثلاجة ٦ قدم للتصدير ويسرى نظام التقسيط على باقى الاحجام .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ ان قرار العودة بنظام التقسيط يستلزم اتخاذ قرار آخر بشأن الطاقات المعطلة .

السيد الرئيس ـ يجب ان تحل مشكلة الطاقات المعطلة ،اذ لايجوز اطلاقا ان تكون لدينا طاقات معطلة ،وعلى هذا الاساس فالطاقة الانتاجية الزائدة تحول الى انتاج سلعة اخرى .. فالعملية ماهى الا عملية تجميع ولا يمكن ان نقول لدينا مصانع للتجميع .

السيد / احمد توفيق البكرى ـ ان الوضع الحالى بالنسبة للتجميع بعيد عن الحقيقة ،اذ توجد نسبة من التصنيع .

السيد الرئيس ـ بالنسبة للثلاجة ، يستورد الموتور والصاج والبويه من الخارج .

السيد / احمد توفيق البكرى ـ ولكن توجد مصنعيه .

السيد / عبد الوهاب البشرى ـ اننا نقوم بتصنيع الثلاجه .

السيد الرئيس ـ يمكن ان نحكم على العملية من نسبة العملات الحرة الى العملات المحلية .

السيد / احمد توفيق البكرى ـ ان انتاجنا غير اقتصادى ،اذ يتم تشغيل ورديه واحدة لمدة سبع ساعات ، ولا توجد لدينا مستلزمات للانتاج .

السيد الرئيس ـ اننا نلاحظ ان كلا من المصانع الحربية ومصنع

الطيران وشركة النصر وشركة دياب تقوم بانتاج ثلاجات ويجب ان تحصر عملية التصنيع فى مكان واحد على ان يكون انسب مكان ، وعلى ان تحول الطاقات الانتاجية الباقية الى انتاج آخر ، وكذلك الحال بالنسبة للتلفزيون نجد ان كلا من مصنع الاسماعيلية وفيليبس وشركة النصر ... الخ . تقوم بانتاج التلفزيون وكلها عمليات تجميع ، ويمكن ايضا تجميع هذه الصناعة فى مكان مناسب وتحويل الطاقات الانتاجيه المتبقية لعمليات اخرى ..... يجب ان تكتل جميع الصناعات الالكترونية والهندسية فى مكان واحد ، والعنابر الحالية يمكن استخدامها كمخازن ، ولكن فى نفس الوقت لابد ان يعطى السوق استهلاك معقول .

السيد المشير — ان سياسة التصدير تقوم على اساس افتراض تصنيع السلع ثم محاولة دفعها الى الاسواق الخارجية ، وهذا وضع غير سليم ، وانما الوضع السليم ، هو الحصول على تعاقدات مربحه اولا ثم يبدأ التشغيل على اساس هذه التعاقدات .

السيد / طلعت خيرى — بالنسبة لتركيز الصناعات فى مصنع من المصانع هل يمكن تكليف المصنع بالعمل ورديتين بدلا من ورديه واحده ونوفر العمال الزائدين نوجههم الى عمل آخر ؟

السيد الدكتور لبيب شقير — ان هذا يرفع التكلفة ، ولكن لو عملت

جميع المصانع وردية واحدة او اقل من وردية فكأن التكلفة الثابته تكـــون محصـــورة ٠

السـيد / محمود يونس ـ اننى ارى دراسة وضع المصانع بهـــدف تحديد انسب مصنع للاحتفاظ به وتشغيله فى نوع الصناعة وتوجيه المصانـع الاخرى لانتاج صناعات اخرى ٠٠ الا اذا كنا سنضطر لاختيار مصنع معـين لظروف معينـــه ٠

السـيد رئيس الـــوزراء ـ هذا بحث آخر ٠٠٠ فالمهم ان المبـــدأ قد تقرر ٠

السيد الدكتور لبيب شـــقير ـ بالنسبة للثلاجات ، فاننى ارى باننـــا سنضطر لدراسة وضع المصانع التى يوجد بها اكبر طاقة انتاجيـــــة ، اذ نجد مثلا ان ـ مصنع ايديال ـ انتاجه غير مطلوب للتصدير ٠ ويمكـن توجيه الطاقة الانتاجية به الى صناعة اخرى ٠

السـيد المشـــير ـ هذا المبدأ تقـــرر ٠

السـيد الرئيـــس ـ بالنسبة لعملية التقسيط ، يكون النظام علـــى اساس دفع نسبة ٢٠٪ كمقدم للثمن ويسدد الباقى على ١٢ شهرا ، علـى ان يشمل هذا النظام الثلاجات والدراجات ، دون اجهزة التكييـف ٠٠٠٠ هذا وتنقل تبعية الصناعات الالكترونية والهندسية الى وزارة الانتاج الحربى ،

على ان يعاد تنظيم هذه الصناعات .

السيد / احمد توفيق البكرى — لم يصدر بعد القرار الخاص بانشاء المؤسسة الالكترونية ، ويجب ان يصدر هذا القرار اولا .

السيد الرئيس — لا مانع .

السيد رئيس الوزراء — ان بعض الشركات يوجد بها اكثر من نشاط نوعى وتقتضى الظروف ضرورة الفصل بين انواع النشاط المختلفة التى تزاولها الشركة ، فمثلا شركة السكر لديها مصنع للورق ، وهذا امر طبيعى ، اذ للشركة ان تمارس اكثر من نشاط ، وانما يجب ان يخضع كل نشاط لاشراف المؤسسة النوعيه ، حتى ولو كانت الشركة الاصليه التى يتبعها المصنع الفرعى تابعة لمؤسسة اخرى ..

فشركة السكر تابعة للمؤسسة الغذائية ، ولكن يجب ان يكون نشاطها فى صناعة الورق خاضع لاشراف المؤسسة الكيماوية التى تقوم بدراسة الاستثمارات اللازمة لصناعة الورق واعتمادها ، وكذلك الخطة الانتاجية ، والتنسيق فى هذه الصناعة على مستوى الجمهورية .

السيد الرئيس — اريد ان اوضح نقطة اخرى ، بالنسبة للسياسة التى سنتبعها ..... ففى القطاعات الهندسية سيكون لدينا

فائض من العمال ، وبالنسبة للسنة الحالية يجب ان نقيد استخدام عمال جدد ، بحيث يمكن نقل العمالة الفائضة من مكان الى آخر ..... خاصة وأن الدراسات التى تمت اوضحت ان حجم العماله بكل مصنع يزيد عن احتياجاته والحد اللازم له ... فما الرأى ؟

السيد الدكتور لبيب شقير ـ هذه نقطة هامة فعلا ، لانها من اهم الاسباب التى ادت الى انخفاض انتاجية العامل .. فانتاجية العامل لم تزد الا بنسبة ٢٠٪ بينما ان نسبة زيادة متوسط الاجور حوالى ٣٩٪ ، وهذا العامل يساهم بآثار سيئة على الاقتصاد القومى ، وكلما كانت الاجور ازيد من الانتاج كلما كانت التكاليف مرتفعة وادت الى خلق مشكلة زيادة استهلاك .... ومن اسباب تدهور الانتاج وجود عماله زائده اكثر من اللازم ... لذلك فانني ارى فى المرحلة الحالية ـ بعد اعادة التنظيم ـ الا نتوسع فى التعيين ، الا بعد امتصاص العماله الزائده ،

السيد رئيس الوزراء ـ لو تم تشغيل المصانع ايام الجمع فيمكن امتصاص جانب من العماله الفائضه .

السيد الرئيس ـ هل تعمل شركة المحله ايام الجمع ؟

السيد / احمد توفيق البكرى ـ اقسام الغزل والنسيج هى التى تعمل ايام الجمع .

السيد رئيس الوزراء :- ان شركة المحلة تعمل ٣٣٣ يوم فى السنة ، ولكن يمكن ان تعمل ٣٦٠ يوم فى السنة .. فى حين ان باقى شركات الغزل والنسيج ايام العطله بها اقل ، فايام العطله بالشركة الاهلية ٣١٩ يوم ، وشركة النصر حوالى ٣٠٣ يوم .

السيد الرئيس :- يتم تشغيل العمال ايام الجمع مقابل أجر .

السيد / انور سلامه :- يتم تشغيل العامل يوم الجمعه كورديه .

السيد رئيس الوزراء :- سيتم تشغيل المصنع طوال ايام الاسبوع .

السيد / احمد توفيق الوكرى :- فى الحقيقة يتم تشغيل العمال فى شركة المحله ايام الجمع ولا تعتبر اياما اضافيه بالنسبة للعامل ، ويمكن تعيين وردية رابعة على اساس تشغيل سبع ساعات للورديه ، وعلى ان يحصل كل عامل على يوم اجازة فى الاسبوع ، ولكن يترتب على الاخذ بهذا النظام تعيين عمال جدد لتشغيل الورديه الرابعة .. ان شركة المحله تعمل ٣٣٣ يوم فى السنه اذ يوجد ١١ يوم اجازة حتميه .

السيد / انور سلامه :- ان شركات البترول تعمل ٣٦٥ يوم فى السنه ، اذ لا يمكن ايقاف الافران ، وكل ما تحتاجه العمليه هو اجراء نوع من التنظيم .. وكذلك بالنسبة للنقل فيتم تشغيله طوال ايام السنة .

السيد الرئيس :- على كل يمكن تنظيم العملية .

السيد / حسن عباس زكي :- بمناسبة هذا الموضوع ، اريد ان اقول ان انتاجية الموظف قد انخفضت ، ويجب ان ننظر فى هذا الموضوع اسوة بالعمال .

السيد الرئيس :- بالنسبة للعمال ، ففى الحقيقة يوجد لدينا عدد كبير من العمال الغير مهره الحقوا بقطاع الصناعة بعد سنة ١٩٦١ ونتيجة لتخفيض عدد ساعات العمل الى سبع ساعات تم تعيين عدد كبير من العمال بما تجاوز اهداف الخطه ، وهذا يعتبر من اسباب الحالة التضخميه الموجوده ، ومن الطبيعى ان الانتاج لم يصل الى الهدف المحدد له .

اما بالنسبة للموظفين ، فنحن ملتزمون بتعيين خريجى الجامعات اذ لا يجوز ان نترك ٢٥ الف خريج دون تعيين .

السيد / حسن عباس زكى :- ولكن يجب ان نحسن توزيعهم .

السيد الرئيس :- هذا عملكم ... لقد سمعت اخيرا ان احد خريجى الازهر قد الحق ببنك الاسكندرية .

السيد / انور سلامه :- منذ سنة ١٩٦٤ لم تقم اللجنه بتوزيع أى

خريج على الشركات والمؤسسات ، اى القطاع العام . لاننا نهدف الى عدم تحميل القطاع العام اية اعباء وبحيث يمكنه ان يسير اقتصاديا ، لان تعيين اى عامل زيادة بمصنع يؤثر على التشغيل ... ولذلك رأينا ان يتحمل بالعمليه قطاع الحكومة والخدمات .. ومنذ عام ٦٤/ ١٩٦٥ تم توزيع الخريجين وفق احتياجات كل وزارة ، وبعد ان يتم ذلك يتبقى لدينا فائض من الخريجين ، وهذا الفائض لا بد ان يلحق باعمال ، ولذلك فقد تم فرضه على الجهات ، التى يكون تخصصها اقرب ما يكون الى تخصص الخريج على ان تقوم بتدريبه لكى تستفيد منه ، وهذا الاسلوب هو الذى ادى الى ان نضع ايدينا على مشكلة التعليم وبدأنا ندرس سياسة التعليم ..... اذن فخطة فرض تشغيل خريجى الجامعات هى التى اظهرت بوضوح عدم وجود التنسيق بين خطة التعليم واحتياجات المجتمع .

السيد / حسن عباس زكى ـ ان هذه العملية تكلف الدوله حوالى ٧ مليون جنيه .

السيد / انور سلامه ـ لقد جاء توجيه آخر بتعيين حملة الشهادات المتوسطة الفنيه ، اذ كانت توجد شكوى من عدم تعيين حملة التجارة والزراعة الثانوية .

السيد الرئيس ـ هل المؤهلات المتوسطة غير مطلوبه ؟

السيد / انور سلامه ـ بعضها غير مطلوب ٠

السيد الرئيس ـ اذن تغلق المدارس الغير مطلوب تخصصها وتحول الى مراكز تدريب ٠

السيد / السيد يوسف ـ من الملاحظ انه يتم تعيين خريجين حصلوا على مؤهلاتهم منذ عشر سنوات ٠٠٠ ومن المفروض ان تقتصر العملية على تعيين خريجى العام الماضى فقط ٠

السيد الرئيس ـ كم يبلغ عدد الذين لم يعينوا حتى الآن ؟

السيد / انور سلامه ـ باقى من الذين لم يعينوا ١٢٠ خريج ٠٠

السيد / السيد يوسف ـ ارى ان نأخذ قاعدة بعدم تعيين خريجى السنوات السابقة ٠٠ وبذلك لا يعين سوى خريجى هذا العام فقط ٠

السيد رئيس الوزراء ـ الواقع ان هناك اتجاها الآن لتفضيل العمل فى الحكومة بالرغم من حاجة القطاع الخاص لهؤلاء الخريجين ولكن لا يوجد حتى اقبال على القطاع العام ٠

السيد الرئيس ـ على اى حال يمكن بحث هذا الموضوع ٠

السيد الدكتور عزت سـلامه :- ارجو الا يتخذ قرار بتعيين خريجي المدارس الفنية اى الحاصلين على الشهادات المتوسطة ، باعتبار ان هناك عـددا كبيرا من الحاصلين على الثانوية العامة والفائضين عن حاجة الجامعات ..

السيد الرئيـس :- كذلك يبحث هذا الموضـوع .

الموضـوع التالـى .....

السيد رئيس الـوزراء :- بالنسبة لمشكلات القطاع العام فسوف اسرد استعراضا سريعا لهذا الموضوع :-

بعد صدور قانون المؤسسات ولائحة العاملين فى القطاع العام التى تهتم بتنظيم علاقة المؤسسة بالشركات ، والسادة الوزراء .. وهذا ربط احكـام جديدة اقرت سلطات الادارة على العاملين واضا فعوامل لم تكن موجـودة ولكن مطلوب فى هذه المرحلة ان نضع قواعد تنظيمية توجه سلوك الافـراد والهيئات . وقد تمت هذه العملية من الناحية القانونية والتشريعية .... ولكن لكى يتسنى لكل مسئول ان يعرف كيف يعمل فان العملية تحتاج لوضوح من حيث سلطات رئيس مجلس الادارة ، ونقابة العاملين والتضارب بـين جميع التشكيلات الموجودة علاوة على مجلس الامـة .

فمجلس الادارة ينظر فى مسائل لا يجوز له ان ينظرها .. والمفـروض انها من اختصاص رئيس مجلس الادارة ... وفى تصورى ان كل الاعمال المنظمه للعمل فى الشركة لا ينبغى ان يشترك فيها لجنة الادارة الـتى

اتصور انها تشكل من عدد من قدامى الموظفين فى الشركة .. وهذه الامور فى الواقع تحتاج لنوع من السرية ، وليست فى حاجة الى مزايدات .... فكل عضو فى مجلس الادارة يقول " انا عملت كذا .. وسويت كذا " ...

وفى اعتقادى ان مهمة مجلس الادارة هى رسم السياسة .. وذلك بتقرير من رئيس مجلس الادارة لمتابعة العمل اساسا ..

وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى ، فقد تم الاتفاق مع السيد الامين العام على تنظيم العلاقة بين الحكومة ، والاتحاد الاشتراكى ..... وأرجو من سيادته ان يشرح الموضوع .....

السيد الرئيس :- فلنستمع الى هذا الشرح منك ...

السيد رئيس الوزراء :- تم الاتفاق على اسس رئيسية فيما يختص بالتعاون مع الاتحاد الاشتراكى .. منها انه من الافضل ان من يقود العمل الفنى يقود ايضا العمل السياسى فى داخل الوحدة .. وهذا الاسلوب فى الواقع ينهى الحساسيات الموجودة . وبذلك يصبح التعاون كاملا بين الاتحاد الاشتراكى والوحدات الانتاجية مع الحكومة .

وانى اتصور ان يكون الاعضاء المنتخبين من اعضاء الاتحاد الاشتراكى اما بالنسبة لاعضاء النقابة فيجب ان يرشحهم الاتحاد الاشتراكى ..

وفى رأيى ان عملية الانتخاب ينتج عنها مزايدات تؤدى الى وصول مجموعة من الانتهازيين يبذلون الوعود للعاملين .. والصورة كما نراها

فى الواقع لا تشجع على الانطلاق . اذ لا بد من ان تؤخذ الامـــــور بجدية .. وذلك يكفل حل مشاكل الادارة جميعها تقريبا .. فان التعاون يكون متوفرا والرغبة موجودة فى تعبئة القوى نفسيا وروحيا ، بالاضافـــــة الى تنظيم عملية الحوافز .. فالشركة التى تتمكن من زيادة انتاجها تحصـــل على نسبة من هذه الزيادة ..

اما الجمعيات العمومية للشركات فهى فى حاجة لاعادة نظر . كذلك يجب تحديد مسئوليات الاجهزة المركزية وحسم التضارب فى اختصاصاتها ان اجهزة الرقابة لدينا تبلغ حوالى ١٦ جهاز ...

السيد الرئيس :- هل يدخل ضمنها الجهاز المركزى ؟ (ضحك)

السيد رئيس الوزراء :- الجهاز المركزى واحد .. والباقى ١٥ جهاز.

كذلك ينبغى ربط الاجور بالانتاج .. ويجب ايضا وضع نظام يكفل ترقيـــة القيادات الجادة وارتفاع الاجور يجب ان يرتبط بزيادة المهارة .

اما بالنسبة للتدريب .. فقد عرضناه مرة من قبل وقلنا انه فى هـــذه المرحلة ينبغى تكوين كادر مدرب .. وهذا يتطلب انشاء جهاز مركـــزى يرسم سياسة التدريب الفنى فى الجمهورية وينفذها .

هذا فيما يختص بالنواحى الادارية .. يضاف الى هذا اننـــــا نقترح تشكيل لجنة فى كل وحدة انتاجية لدراسة المقترحات ، والابتكـــارات

والانتفاع بمخلفات الانتاج فنحن نرغب فى ان يفكر الناس اكثر من العمل كالآلات • فكل من يقدم اقتراحا مفيدا للجنة تقدر له مكافأة على ان تنشر هذه المقترحات وتعمم ونغض النظر عن (سر المهنة) ••

وقد تم تشكيل ٣ لجان :-

١ ـ لجنة الشئون المالية •

٢ ـ لجنة الرقابة •

٣ ـ لجنة الادارة •

ودعونا رؤساء مجالس ادارات بعض الشركات والمؤسسات لكى يعدوا تقارير •••

وهناك لجنة اساسية هى لجنة التنظيم والادارة برئاسة الاخ المهندس محمود يونس •• واللجنة المالية يرأسها الاخ حسن عباس زكى •• اما لجنة الرقابة فيرأسها الاخ عصام الدين حسونه •

ونرى ان تقوم اللجنة المالية بتعديل نظام حسابات التكاليف فى الشركات ، وايجاد نظام للرقابة الداخلية •• ووسائل محاربة الاسراف وايضا تنظيم العلاقة بين الشركات والجهاز المصرفى •• والعمل على تصحيح المركز المالى للشركات ووضع حد للمديونية • وبحث مديونيات الشركات للحكومة والقطاع العام ، وانشاء مقاصة وتنظيم عملية التحكيم بين الشركات والحكومة والقطاع العام •• وفيما يختص بجدية التعاقد •

يجب ان تكون العقود ملزمة ، وتتضمنة الشروط الجزائية للمخـــــل بالعقد ٠

اما موضوع الرقابة ٠٠ فهو من اهم الموضوعات ويتطلب الســـرعة بحيث لا تعطل اعمال الشركات فالتحقيق عندما يدخل الى الشركة فانهـا تقف تماما عن العمل ، وتضم كل ملفاتها الى القضية ٠ ويتحول نصف العاملين في الشركة الى متهمين ، والنصف الباقي يتجمد في مكانـه ٠٠

لذلك نرجو ان يتم التحقيق بمنتهى السرعة ، كذلك ينبغي ان تـــتم المحاكمة التأديبية في وقت سريع بحيث لا يظل الاتهام معلقا — على افراد يعملون في القطاع العام — لمدة طويلة ربما تأخذ ٤ — ٥ ســـنوات٠ وينبغي ان يكون للشركة دور ايجابي في التحقيق ، وتوقيع عقوبات اداريـــة بدلا من ان تحال كل الموضوعات الى النيابة الادارية التي تشكو مر الشـكوى من كثرة الموضوعات التافهة التي تحال اليها ٠٠ ولو اننا عرفنا انه قـــد احيل الى النيابة الادارية ١٣ الف قضية بخلاف ما احيل اليها من مخالفات السيارات وأن الاوراق التي تلقتها النيابة الادارية تبلغ ٢٦ الف عريضـــة نجد ان هناك قضايا انتهت الى الحفظ تبلغ ٥ آلاف قضية ، ٣٧٪ مـــن القضايا طلب فيها توقيع جزاء اداري ٠٠ وهناك ١١٨٣ قضية احيـــلت للمحاكمة التأديبية و ٦٦٥ قضية للنيابة العامة ٠٠

وانتهت المحاكمة التأديبية في ٤٠٪ مما احيل اليها من حالات ٠٠٠

ومن الـ ٤٠٪ نسبة ٨٪ حالات حكم فيها بالبراءة ، ٤٥٪ حكم فيهـــا بالانذار ، اوخصم ١٥ يوما من المرتب ، ٤٥٪ عقوبات اخرى غـــير الفصـــل ، ١٪ قضايا حكم فيها بالفصل ..

كل هذا يوضح لنا الصورة .. فالنيابة الادارية تطالب بزيـــادة عدد الموظفين حتى يمكن مواجهة هذا السيل الجارف من القضا يـــا ، وكذلك يطالب مجلس الدولة بزيادة عدد الموظفين لمواجهة هذه الحالة .

كل ذلك بالاضا فة الى التظلمات التى بلغت حوالى ٦٠٠٠ تظلـــم حتى الآن ...

والواقع ان نظام التأديب الحا لى لا يحقـق السلطات للجهـــة الادارية فى توقيع الجزاء على العامل فى حالة ارتكابه مخالفة اداريـــة او ماليـــة .

وفى الحكومة مثلا نجد ان الوزير ليست لديه سلطة توقيع جزاء اكثر مـــن خصم ١٥ يوم من المرتب ، اما بالنسبة للعاملين من الدرجة الثالثـــة فما فوقها فيحالون الى المحاكمة التأديبيـــة ..

ثم تتداخل الاختصاصا ت فى تحديد الجرائم بين النيابة الاداريـــة والنيابة العامة .. وهذا يسبب ازدواج العمل .

فالنيابة الادارية تحقق الجرائم ثم تحيلها على النيابة العامـــة

ولابد من اختصار هذه المراحل .. واعتقد ان السيد وزير العدل يدرس هذه المسألة .

كذلك فان احكام الجزاءات فى الحكومة لا تتفق مع القطاع العام . والمفروض ان من يعمل فى الحكومة او القطاع العام هو موظف عمومى يخضع لنفس قواعد العقوبة او المكافأة .. وفى هذا المجال ينبغى العمل على تقليل الفوارق بين الحكومة والقطاع العام .

هذا فيما يختص بمشكلات القطاع العام التى ستبدأ اللجان الوزارية فى دراستها بعد اعداد التقارير اللازمة .

السيد الرئيس :- هل هناك ملاحظات او اضافات اخرى ؟

السيد / الدكتور لبيب شقير :- سوف اعطى عرضا لاولويات التنفيذ فى قطاع الصناعة بالذات .. والواقع ان القطاعات جميعها قد وافتنا بتقاريرها .. ولكن بعضها يحتاج الى شىء من الدراسة ..... وعلى ذلك فان قطاع الصناعة جاهز .

(استعرض سيادته اولويات التنفيذ وقسمها الى ٤ اولويات حسب التقرير المطبوع فى هذا الصدد والموزع على السادة الوزراء)

هذا بالنسبة للاولويات .

وواضح هنا بالنسبة للتكاليف الكلية ان جزءا من هذه المشروعات

قد بدئ فيها فى الخطة الاولى وسوف تستكمل فى الخطة الثانية وجزء منهـا سوف يستمر الى ما بعد الخطة الثانية .

السيد الرئيـس ـ هل هذا تم بالاتفاق مع الصناعة ؟

السيد الدكتور لبيب شـقير ـ فيما يعض مشروعات صغيرة يوجـد اختلاف فى وجهات النظر فيها .

السيد المهندس احمد توفيق البكرى ـ يوجد اختلاف بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة حيث كانت لنا وجهة نظر معينة .

وعلى كل حال سوف تكون الفروق بسيطة ... أرجو ان تعدل .

السـيد الرئيـس ـ اعتقد اننا نستمع الى هذا الكلام على ان نناقشـه فى الجلسة القادمة مع بقية القطاعات .

السيد الدكتور لبيب شـقير ـ اماعن الاولوية الثانية فتبلغ جملة تكاليـف المشروعات ٨٤ مليون جنيه ..

اماعن التكاليف فى الخطة الثانية فتبلغ ٩٩ مليون جنيه لان جـزء كبيرا منها قد نفذ فى الخطة الاولى .

اماعن الخطة الثانية بخصوص الاولوية الثانية .. فتبلغ التكاليـف الكلية ٨٤ مليون جنيه منها فى الخطة الثانية ٦ر٧١ مليون جنيه ...

ونفذ من هذه التكاليف ٦ر١٠ مليون جنيه حتى نهاية عام ١٩٦٦ .

ومقترح لها فى عام ١٩٦٧ مبلغ ٦ر٩ مليون جنيه . والاولوية الثالثة تبلغ التكلفة الكلية ١٨٦ مليون جنيه .

واستثماراتها فى الخطة الثانية ٤ر١٧٩ مليون جنيه . والذى نفذ من هذه التكاليف ٧٠٠ مليون جنيه مقترح لها سنة ١٩٦٧ ٤ر٧ مليون جنيه .

والاولوية الرابعة تكاليفها ٦ر١٤٣ مليون جنيه واستثماراتها فى الخطة الثانية ٥ر١٤٢ مليون جنيه نفذ منها حتى نهاية عام ١٩٦٦ مبلغ ١ر٢ مليون جنيه والمقترح لها فى عام ١٩٦٧ مبلغ ٥ر٧ مليون جنيه .

ولو نفذنا هذا العام الاولوية الاولى بالكامل فسوف تساعد على اعطاء دفعة للانتاج بالنسبة للعام القادم .

السيد الرئيس — سوف نبحثه فى الجلسة القادمة .. بالاضافة الى موضوع التعليم والكهرباء والورق ومشروعات الصناعة .. وسوف تكون الجلسة القادمة فى الاسبوع القادم والجلسة التى تليها سوف تكون فى منتصف شهر نوفمبر حتى نبحث فيها ما قلناه الآن .

اما بالنسبة للجزء الخاص بالميزانية واطار خطة الثلاث سنوات القادمة .....

السيد رئيس الـــوزراء ـ لم نتمكن فى هذه المدة من الانتهاء مـــن اطار الخطـــة ٠

الســيد الرئيـــس ـ سوف نناقش الاطار والاتجاهات العامـــــة فى منتصف شهر نوفمبر بالنسبة للثلاث سنوات القادمة ٠

السيد الدكتور لبيب شـقير ـ ولكن هذه المدة لا تكفى ٠٠ ولكن يمكـن ان نعرض فى هذه الجلسة المبادىء الاساسية ٠

السيد الرئيس ـ سوف نتكلم عن المبادىء الاسا سية ٠٠ لاننا مرتبطـين بأن ندخل مجلس الامة ونحن نتكلم عن تقييم الخطة الخمسية الاولى ثـــم نتكلم عن الخطة السبعية ٠

السـيد رئيس الـــوزراء ـ سيكون ذلك فى اول السنة المالية الجديدة ان شـــاء اللـــه ٠

الســيد الرئيـــس ـ النقطة الاولى ٠٠ ما هو الذى تم تنفيذه فـــى الخطة الاولى هذا العام ؟٠

والنقطة الثانية ٠ كيف نعد خطة للثلاث سنوات القادمة ؟

ثم موقفنا المالى بالنسبة للعملة الحرة وفى نفس الوقت نعمل علـــى زيادة سداد الديون الموجوده ونسير فى التنمية ٠٠ كيف نوفق بين العوامل

المتناقضة ؟

السيد الدكتور لبيب شقير ـ اذا اردنا ان ننمى تنمية ننظر فيها على المدى الطويل بعض الشىء .. فلن تكون ثلاث سنوات .

السيد الرئيس ـ اننى اقول ثلاث سنوات على اساس ان الموقف المالى معقد بعض الشىء .. وقد نتمهل فى هذه المدة حتى نصلح من موقفنا حتى عام ١٩٧٠ .. فى هذه السنة يمكن ان نخرج بخطة سليمة فيها توازن سليم .. ولكن قطعا بالنسبة للالتزامات التى علينا اليوم .... فاننا لم نسدد شيئا من هذه الالتزامات .. وقد اجلنا السداد الى العام القادم .. ولا شك ان الموقف المالى سوف يكون اسوأ .

ثم ماهى الخطة التى تحسن ميزان المدفوعات وفى نفس الوقت لا تجعل علينا التزامات كثيرة بالنسبة للمستقبل .

السيد / حسن عباس زكى ـ بدلا من ان ندخل فى التفاصيل نحاول كاقتصاد ان نضع مشروع خطة مالية .

السيد الرئيس ـ من المفروض هذا وكذلك بالنسبة للصناعة اذ يجب ان تتعاونوا جميعا .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ ان المهم فى هذه المدة هو انه لا يمكن ان نسدد الالتزامات . بمعنى ان نوجد فائضا فى ميزان المدفوعات نسدد

منه هذه الالتزامات .

السيد الرئيس ـ لست اعلم انك ام الدكتور نزيه ضيف قد قمت بعمل مشروع منذ ثلاث شهور يحقق فائض . اريد ان ارى هذه العمليه .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ ان هذه الخطة حتى سنة ١٩٧٠ .

السيد الرئيس ـ حتى ولو نوفر جنيها واحدا بعد سداد الالتزامات .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ هذه هى النقطة لانه لا يوجد هنالك فائض بمعنى الفائض اذ يوجد عجز حوالى ٨٠ مليون جنيه وسوف نستورد .

بهذا المعنى الذى نسير فيه لا يمكن ان تكون فائضا الا فى نهاية الخطة .

السيد الرئيس ـ هذا ما اريد ان اراه .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ يمكن ان نبدأ كمدخل لمناقشة الخطة السبعية .. واثناء المناقشة نبحث عن خطة للثلاث سنوات .

وهذه من الناحية العمليه سهله مما لو بدأنا من اول وجديد فى عملية الثلاث سنوات .

السيد الرئيس ـ يمكن ان نقسم الخطة السبعية الى ثلاث مراحل ـ

السنة الاولى والثانية تكون المرحلة الاولى

الثلاث سنوات التالية تكون مرحلة ثانية

والسنتان الباقيتان مرحلة ثالثة

ما هو المانع فى هذا ؟

السيد الدكتور لبيب شقير ـ ليس هناك مانع .

السيد الرئيس ـ انى اعتبر العملية واحدة .

السيد الدكتور لبيب شقير ـ بهذا المعنى سوف تسير العملية اذ يوجد لدينا نظام مقسم الى ثلاث مراحل مرحلة مضت ومرحلة وسطى ومرحلة اخيرة .

السيد الرئيس ـ متى نناقش هذا ؟

السيد الدكتور لبيب شقير ـ فى الاسبوع القادم .

السيد الرئيس ـ اذن نناقش هذا فى منتصف شهر نوفمبر حتى نعرف ما تم فى السنتين الماضيتين وما يمكن ان يتم فى الثلاث سنوات القادمة على حسب الموقف المالى .

ويمكن للاخ حسن عباس زكى ان يرسل اليك تقريره عن الوضع المالى فى الثلاث سنوات .

السيد رئيس الـــوزراء ـ اننا نطلب مهلة اكبر حيث نريد ان نناقـــش اقتصاديات هذه المنتجات واقتصاديات هذه السلع ، بحيث تكون التكاليف اقل مايمكن حتى تكون الصورة مشرقه ٠

السيد الرئيـــس ـ متى تريد ذلك ؟

السيد رئيس الـــوزراء ـ يمكن مناقشة الاطار فى منتصف شهر نوفمـــبر اما بقية المشروعات تستغرق دراستها شهرا ٠

السيد الرئيـــس ـ فى الحقيقة ان تخطيطنا يعتمد على الوزارات اذان كل وزارة ترسل المشروعات واقتصادياتها ٠

السيد الدكتور لبيب شـــقير ـ اننا نناقش الوزارات فى مشروعاتها فمثلا بالنسبة لقطاع الزراعة فقد ناقشنا اقتصاديات المحاصيل كما كان يوجـــــد تعاون بيننا وبين قطاع الصناعة ٠

السيد الرئيـــس ـ سوف نتكلم فى قطاع الصناعة فى الجلسة القادمـــة فهل المهندس البكرى مستعد ؟

السيد المهندس احمد توفيق البكرى ـ اننى مستعد حيث لم ابدأ مـــن الصفر لان الدراسة موجوده ولكن توجد بعض مشروعات تحتاج الى مراجعة ٠

السيد الرئيـــس ـ حتى الآن فقد روجعت مشروعات الصناعة مرتين ٠٠٠٠ مراجعة بواسطة الدكتور عزيز صدقى ٠٠٠٠ ومراجعة بواسطة الدكتور مصطفى

خليل ٠٠ ثم انك تقوم بمراجعة ثالثة ٠ في حين انها نفس المشروعات ٠

ثم ان كل واحد سوف يكون مسئولا عن الكلام الذى يتقدم به ٠

ثم انه فى شهر نوفمبر سوف يفتتح مجلس الامة وسوف تلقى الـــــوزارة بيانا فيه ٠٠ واعتقد ان المجلس سوف يطلب الكلام عن تقييم الخطة الماضية ٠ يجب ان نكون مستعدين من الآن لاننا وعدنا بهذا الكلام ٠

ثم ان الكلام بعد ذلك سوف يكون عن الخطة السبعية ويجب ان نكـــون مستعدين لهذا ٠٠ لاننا قلنا فى السنة الماضية اننا سوف نعرض الخطـــة على الناس ثم على مجلس الامة ٠٠ ثم قلنا ان نؤجل الخطة للدورة القادمة هل توجد اية ملاحظات اخرى ؟

(لم تبد ملاحظـــــات)

شـــكرا ، والســلام عليكم ورحـمة الله وبركاتـه ٠

(انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ١١ر٤٠ مساء)

سرى للغاية ولا ينشر

(رقم مسلسل)

قرارات مجلس الوزراء
ونتائج ما دار بجلسته بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٦

الميزانية العامة :

١ـ استبعاد نظام " الامانات والعهد تحت التسوية " من الميزانية العامة ، وتحسب قيمة " الامانات والعهد تحت التسوية " الخاصة بالقوات المسلحة ، وعليها ان تلتزم بالاعتماد المدرج فى الميزانية العامة وقدره ١٧٥ مليون جنيه .

٢ـ يكون الصرف شهريا لكافة الوزارات ، عدا القوات المسلحة ، فى حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية بحيث لا يتجاوز الصرف شهريا ١٢/١ من الميزانية السنوية لكل وزارة ، اما بالنسبة للقوات المسلحة فيكون الصرف كل ٣ شهور من الاعتمادات المقررة للميزانية .

٣ـ تقدم وزارة الخزانة تقريرا شهريا عن معدل الصرف الشهرى من الميزانية العامة .

٤ـ لا يجوز ان يجاوز الاقتراض من الجهاز المصرفى مبلغ ٥٠ مليون جنيه فى الميزانية الحالية . وعلى وزارة الخزانة اعداد ميزانية تعكس الايرادات الفعلية والمصروفات المخفضة بالنسبة للشهور الباقية فى الميزانية الحالية ٦٧/٦٦) على هذا الاساس .

الخطة الاقتصادية :

٥ ـ تقوم وزارة التخطيط بوضع اطار لخطة التنمية الاقتصادية عن الثلاث سنوات القادمة فى الفترة من ٦٨/٦٧ ـ ٧٠/٦٩ ، تكون ضمن اطار الخطة السبعية (٦٦/٦٥ ـ ٧٢/٧١) على أن يراعى فى اعداد هذا الاطار الموارد المتاحة وأفضل الاستخدامات ومعدلات نمو الاستهلاك التى تساعد على تحسين الموقف المالى والاقتصادى والميزانية النقدية .

مع الأخذ فى الاعتبار الالتزامات المالية الحالية يقوم السيد / وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية باعداد مقترحاته عن الموقف المالى فى هذه الفترة الى وزارة التخطيط .

كذلك يلزم عدم الارتباط على اية تسهيلات ائتمانية أو مصرفية أو زيادة استخدام قروض حالية أو مقترحة الا بعد موافقة السيد رئيس الوزراء .

ويراعى تحديد الالتزامات الحقيقية لكل سنة من سنوات الخطة بحيث يمكن تحديد المديونية بالنسبة لكل دولة على حدة .

السلع الهندسية :

٦ — يجب ان تقوم صناعة السلع الهندسية على أساس الوفاء بحاجة السوق المحلى حتى يمكن خفض تكاليف مستلزمات الانتاج التى تستورد من الخارج بعملات حرة ، مع دراسة تصنيع الاجزاء محليا بطريقة اقتصادية ، وحساب تكلفة تصنيع هذه الأجزاء مقارنة بالأسعار العالمية .

٧ — الموافقة على نظام البيع بالتقسيط تيسيرا على المواطنين ، على ان يدفع ٢٠ ٪ من قيمة السلعة ، ويقسط باقى الثمن على ١٢ شهرا ، وذلك بالنسبة للثلاجات الكهربائية ٨ قدم ، ١٠ قدم ، والتليفزيون ، والبوتاجاز ، والغسالات ، والدراجات ، والراديوهات .

٨ — نقل الصناعات الهندسية والالكترونية من وزارة الصناعة الى وزارة الانتاج الحربى .

٩ — اعادة تنظيم المصانع الهندسية التى تنتج انتاجا متماثلا بحيث يمكن تجميعها فى مؤسسة واحدة — وتركيز الانتاج فى اقل عدد من المصانع ودراسة افضل استخدام للامكانيات المتاحة فى المصانع الاخرى لانتاج نوع آخر من انواع الانتاج والاستفادة بالفائض من العاملين بتشغيلهم فى صناعات تتفق مع مهنهم الحالية او اعادة تدريبهم على مهن أخرى .

١٠ — يخصص انتاج الثلاجات ٦ قدم للتصدير .

سرى للغاية ولاينشر

لجنة القوى العاملة :

١١ـ دراسة تحويل المدارس الفنية والمتوسطة التى تقوم بتخريج اعداد زائدة لا يحتاجها السوق المحلى ، الى مراكز للتدريب .

هذا ورأى المجلس استكمال المناقشة فى الجلسة القادمة فى مشروعات الكهرباء والبترول والتعدين والصناعة والانتاج الحربى ، على أن تناقش الهادى الاساسية لاطار خطة السنوات الثلاث ، والموقف المالى ، والالتزامات الخارجية ، والميزانية المعدلة فى منتصف شهر نوفمبر القادم . ""

٢٧

موضوع
اجتماع السيد الرئيس بمجلس الوزراء
~~مجلس الوزراء~~ واعضاء مجلس الرئاسة

١٩٦٦/١٠/٢٠

(٢٧)

سفر
اجتماع لسيادة الرئيس بالاسكندرية النواب
واعضاء مجلس الوزراء يوم الثلاثاء ١٠/١٠/١٩٦٦

السيد الرئيس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نسمع تقرير سيادة نائب رئيس الوزراء وتقرير سيادة وزير الاقتصاد وتقرير سيادة وزير الخزانة ... تقرير عن الميزانية النقدية وتقرير عن الميزانية العامة سنة ٦٧/٦٦ وبعدين تقرير عن وزير التخطيط عن المشاريع الرئيسية وبعدين شكلة القطاع العام وبعدين استعمالات مشروع الخطة - السيد وزير التخطيط - مشروعات مشروعات الصناعة في الخطة دي

وقبل ما نتكلم عن الوضع المالي انا عايز اقول الصورة زي ما انا شايفها بالنسبة للوضع المالي وبالنسبة للوضع الاقتصادي وما الهدف اما الصورة تحققه

بعض الصعوبات

السيد الرئيس بالنسبة الميزانية في عجز حوالي عنه بالنسبة الى فاتت الميزانية
١٤٠ مليون جنيه طبعا اذا اضفنا هذا العجز الى فصل تمويل
كده او للسحب من البنوك او القروض المصرفية نطلع حوالي
عجز ٧٥٠ مليون جنيه .. بالنسبة للسنة الي فاتت والسنة الي قبلها

وسيبيانا في ـ أي اسكل واحد تيانا لازم ياخد صورة حضيتي وصورة
كاملة عن الموقف المالي لده اذا لم تيارة الجميع في حل هذا الموضوع
والالتزام بكل القرارات والكلام الي ما نقدلة هاتعود الصورة
آلتر وآلتر ..

بالنسبة للصادرات والواردات ... بالنسبة للصادرات ـ الميزانية
السنوي مقدرة الصادرات كلها ٤٢٩ مليونة جنيه الي تحققت لسنة
الي فاتت ٤٥٤ مليونة جنيه . والمقصود بالصادرات السلع الزراعية
والسلع الصناعية والصادرات غير المنظورة زي قناة السويس
وآلسياحة الخ هذا .

السلع الزراعية الي هي ٦٢ مليونة جنيه طبعا لها
مقدرلها ١٧٧ مليونة جنيه ... السلع الصناعية ٥٦ مليونة جنيه
لها مقدرلها او المقدرلها السنوي ٩٨ مليونة جنيه ـ الغير منظورة
١٤٥ مليونة جنيه المقدرلها ١٦٢ مليونة جنيه .

الاستيراد السنوي الي فاتت الفعلي ٤١٩ مليونة جنيه
الاستيراد السنوي في الميزانية مقدر بـ ٤١٩ مليونة جنيه
صحيح ٤٧٦ الفعلي يا افندم

المعطيات :

المطلوب : حد ٢٧٦ المقدار الكافي ليمن الاستيراد / المنه الى فاتش/كام الفعلي

٢٧٦

المعطيات : الفعلي والغير منظوره ٤٢,٧

المطلوب : ابوه با اننام بما فيها المنظورة ثين/صيلة الاستيراد كله ٢٧٦ بما فيه ٤٢,٧

المعطيات : كده

المطلوب : السلع ٢٦٥

المعطيات : آه . صيلة استيراد السلع ٢٦٥ وصادرات الشهر ١١ بيته ٢٧٦

ومضيف صيلة الخدمات غير المنظوره ٤٢,٧ بيته المجموع ٤١٩

المطلوب : ٤١٩

المعطيات : طبعا بيطلع الزتة الحليه دي سه ٤٢٩ صادرات و ٤١٩ واردات

بيته ٤٢٩,١ صادرات ٤١٩,٦ واردات حيث الفرق الى عندنا

١٩,٥ مليونه جنيه

المطلوب : ٢ اليوم

المعطيات : بيني لين ما نقدر اذا كانه التقديره كليونه حسب الميزانيه

وانا رأي سه كليونه حسب الميزانيه لانه اذا كنا لسه

الى فاتنة صدرنا بـ ٤٢٥ اذا الى لهنه دى هانصدر بـ ٤٢٩

اذا كنا/ الـ الى فاتنة/ مقدرين سلع صناعية بـ ٩٨ مليونه

وصدرنا بـ ٥٦ مليونه جنيه الـ دى مقدرين بـ ٩٨ مليونه

جنيه ومتكشيه/ لينه بالنسبه للتصنيع فانا فرأيي انه اهنا هنه هانزصل

لـ ٥٦ مليونه جنيه

لهنه : ده ما يخنقش انه اهنا للرقم ده

لهنه بالنسبه لا طبعا/ انا بأقول هذا الكلام انه اهنا أحصينا حاجة لازم نحطها واقعيه

السؤال هل صادرات السلع الزراعيه هاتوصل ١٩٧ مليونه جنيه؟ السلع

الصناعيه هاتوصل ٩٨ مليونه جنيه؟ هل البترول متقدره هاتوصل ١٦٢ مليونه

جنيه يبقى ده ١٢٥ مليونه جنيه

لهنه بالنسبه للاستيراد هل الرقم الموضوع الى هذا ٤١٩ ...

اذا كنا الـ الى فاتنة استوردنا بـ ٤١٩ هل الـ دى هاتلتزم

برضه بال... ٤١٩ مليونه جنيه - ها يقف فاضل عندنا ليدكه ٥-١٩,٥ مليونه جنيه

بتقول الى فاضل ٥ مليونه جنيه - الـ ٥ مليونه جنيه/ اهنا لهنه فرق فيه

ايه؟ لهنه الطلب ... ده الـ ٥ مليونه جنيه انه اهنا لسه مبالغ فى

مجموع تطلع الـ دى ٤٢٤,٢ مليونه جنيه - لهنه احنا عندنا

... مليون جنيه عايزين ندفع السنه دى ٢٧٫٢ مليون جنيه .

زبون : بارده الرئيس بالسنه للصادرات انا عندى ... ازيد على

الاقل بـ ٥٠ - ٦٠ مليون عن الرقم الوارد لسبب متأخرات

... لانه كانت البنوك بتجبر في الأرباح بينما الارقام الى قدامى

ارقام ما ورد من حصيلة للبنوك عندنا حتى / يناير

لسه الرئيس : لين بتزود ٥٠ مليون جنيه عن السنه الى فاتت

زبون : على الرقم بتاع الصادرات الى هو منها السلع الصناعيه - جزء

من السلع الصناعيه وجزء من الحصيله غير المنظوره

لسه الرئيس : على حسابك ... ولا ايه الرقم الى أنتم باعتينه ما فيهش حتا الكلام

بيتباع لى فيه زوده بيه صادرتنا ٢٤٥ وفيه فوقه لاتيق

٢٧٠ ... لين بالكل ده بيقى عندنا ٢٧٠ ... الـ ٥٠ متأخرات ليتى ايه

زبون ؟ : لين الارقام الى ظاهره دى ليه الى هى بتبين قيمة الصادرات

٥٦ صافى ٢ ... ١٦٠ او مايه وكذا وحسيبه نراجع ... دى المبالغ

التى وردت لنقد اجنبى للبنوك الى عندنا هنا - فيه مبالغ - تسويات

مصرفيه ارضه لما كانت تحل وتتأخر ... البنوك بيه لما ينوت فى ايدى كمبيالة

... احنا ثمن سلع صدرناها لكانت بتاخد دورة طويلة بادئ سنة

وقفت شوية واشتغلت

الظاهرة دى

السيد بشير: / انا ما سمعتش عن الاهرام... انا ما ادرش الظاهرة دى سر ايه

ضيف: الظاهرة كانت موجودة يا افندم قبل سبتمبر ٦٤ - اشتغلت طبعاً

السيد بشير: انا ما سمعتش الا لما ضمرا سعر دفل قناة السويس - وانه البعثة

الى راحت لندن بيه واتكلمنا... كانت رايحة تتكلم عن الديون وقالوا لهم

ان الديون الى عليكم اقل من كده لكن ما احنا ضمنا من سعر القناة

اللى كانه مفروض انه تتدفع

ضيف: دى كانت حاجة يا افندم قبل ٦٤ بفترة - ثم رفع برنامج زمنى

لتسديد السعيدات اطلعوني ثم نقش البرنامج فوجدوا ٦٥

فكده ان ترتب عليه على الناقصه الموجوده صافى صدور ٥٥ مليون جنيه

السيد بشير: يرضه تعديل الصورة بالنسبة للالتزامات الى علينا الى موجودة ٦٦/٦٧

التزامات المستحقة قبل ٦٦/٦٧ وناجلت الباقى دى ٦٦ مليون

جنيه - وترفض دليله وفاضله الـ ١٦,٥ مليون جنيه - فيصبح

صرفيه ٩٥,٨ مليون جنيه - مجموع الالتزامات ١٢٧,٢ مليون جنيه

عشان ٧٠,٢ مليون جنيه علينا ندفع للبدله - ٧٠,٢ مليون جنيه

بنهم ٧٨ بالمطلوب كده ٥٥ تقريباً

بالنسبة للبنانيه ٦٥/٦٦ فيتحمل في البلدات الاخرة ١٨٤ مليون جنيه

واردات بالبنك ٢٩ مليون جنيه يطلعوا ٢٦٤ مليون جنيه العجز

في البلدات الاخرة يوجب تشييد تصرفيه وتشييدات موردين

استيراد السلع ~~سلع~~ بالبلد ~~٧٥~~ الاخره الى فاتت كامه (١٧٥ مليون جنيه حوالي

وعلى هذا فان نسبة الاثر من واردنا السلعي في العام الماضي استوردت

بالقروض - الى دفع نقدا في العام الماضي ٩٫٥ مليون جنيه

نرتبه بالاقدم ١/ اهنا سددنا الى فاتت تشييدات تصرفيه وتشييدات

موردين في صدور المبلغ الذي استخدم مرة اخرى كتشييدات

تصرفيه وتشييدات موردين في استيراد السلع.

من البيانات الى عندنا تابعة الاقتصاد. ~~بنك~~ البنك مركزي. بمليون

جنيه - تشييدات موردين ٤٥ مليون تشييدات تصرفيه ٢٩ مليون ضد

سددوا - تسهيلهم ناتج استخدام جزء كبير منهم مبلغ زيك. فالواقع ان

استيرادنا سلع ماجات بتشييدات تصرفيه واخاجه من حصيلتنا - سددنا

تشييدات تصرفيه ثم احنا استخدمنا - ده الوضع بالضبط كتفصيل للبند

تابع هذه العمليه - لين ماتقدشي تقول ان الاستيراد السلعي تم في

- العام الماضي بالنقد فقط - الى دفع نقدا فقط الى حد ٥٩ مليون

الى دفع نقدا ٢٩ زائد ما سددنا بيه تسهيلات مصرفيه وتسهيلات

اتاجنط

المدرج ثم ما سددنا وجبت البنوك كمتلط تاني هدى الرصيد

الرصيد في المدرف المدرج تسهيلات مصرفيه وسد قادرين نتحمل

مثل كليه تسهيلات مصرفيه سددنا تم اخذنا جزء منل ده الى

تم في العام الماضي

السؤال: بين دفعتم قد ايه

دفع بالفعل

تم بيه: في العام الماضي/ بنك مركزي ٢ مليون تسهيلات مدرجة ٢٤,٥ مليون

تسهيلات مصرفيه ٢٩,٥ مليون. جدد ١٥ دفعل تسهيلات مصرفيه بالفعل

بين الى دفع جدد اده

تسهيلات: ٢ حد الى كانه العجز في المعدات اكره لسه الى ثابتت ٩٩,٤ مليون جنيه

الالتزامات الى الى ثابتت ٦٥/٦٦ في البرانيه كانه ١٤,٦ مليون جنيه

الى سدد فعلا ١٠,٥ مليون جنيه. انا في رأيي انه احنا كنا بناخد

من بنك ونتدفع لبنك بين ما كانش عندي Cash في ايدي

الـ ٤,٥ مليون جنيه ودفعتهم لده وصلت الفوائد ٥ لمدرض

الى احنا بنوضحها ٤٠٪ - ٥٠٪؟

تم في ١٩٩٢/١١ بين في بعض القروض الى جايه من -

نسبة الربح : وصلت الفائدة ٢٪ إلى ٩ أشهر وقدرت ١٠٠ مليون جنيه وعليه

الاستثمارات العامة لسنة أخرى وغلنا في موضوع الكتيبة انا مالتش عايز

أدخل فيه أرقام التوسعة نسبياً للدكتور حسن كانت ٥٠٤

مليون جنيه . أجمالي الحجز ١٧٨,٧ مليون جنيه ، ٩٩,٤ مره ، ٧٩,٢

الزيادات

الخلاصة . الا انه مت عدة من زيك مع استفتة من البنك المركزي

٦٦/٦٥ الزيادات لتسهيلات مباشرة في الميزانية لتقدر ٤٤,٦ عملات مره

وتسهيلات مرتفعة على البنوك لتسهيلات قادرة - ٦٠ مليون جنيه

عملة مرة - بنك تدرس حقيقة الحجز في الميزانية النقدية عملات مره ٩٩,٤٥

، ٨٤,٦ لين ١٨٤ مليون جنيه عملة مرة فوائد ٧٩,٢ الزيادات)

٦٤ مليون - وهي لاتوفي : تسهيلات مرتفعة ٩٦,٠ مليون جنيه

تسهيلات مدينة ٢٢,٨ مليون جنيه . قروض وتسهيلات أخرى

١٦,٧ مليون جنيه - مصادر استثنائية ٦٦/٦٥ ٤٧,٢ مليون جنيه

إجمالي الميزانية ١٨٤ مليون جنيه

جملة استيراد السلع بالعملة الحرة ١٧٥ مليون جنيه - انه انا اعترضت

استيراد سلع بـ ١٧٥ مليون وغطيت الحجز الى هو بتسهيلات مرتفعة وتسهيلات

مدينة وقروض وتسهيلات ١٨٤ مليون جنيه

قسم الدراسات

نشرة / مافيت بنك ليفانتاه (سيتي بنك ثاني ايبا) ... نشرة قاعدة مصرفية

لجميع انتم اطلعتم شهر يناير (مايو)

نشرة / ١٤ فبراير / مافيت بنك ليفانتاه (سيتي بنك ثاني ايبا) يعلن

القاعدة ٤٨ بنك الى نسرة للبنك بعيد تجديده او تجديد جزئي

اذا كانت ظروفه استثنائية في سهيلات مصرفية فقط فاعلا رقم

السهيلات المصرفية مسه المبانية وتكلفه رأسا في الالتزامات

بنفرقه بين نوعين الالتزامات : نوع اول هو التزامات تمويل وتأمين

تجديدها الى هي التزامات مرتبطة بمشروعات معينة وهي التي تظهر في

رقم ١٤٥ أو ١٥٧ . والنوع الثاني هو نوع السهيلات المصرفية

التسهيل المصرفي طبعا كنا نود ١٠ ما يقابل في توسع لكنه

ابتداء سنة البقاء اضطر